التقرير السنوى الأول
للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد
2007 – 2008

تاريخ إصدار التقرير: سبتمبر 2008

محتويات التقرير

مقدمة

الباب الأول : خلفية عامة عن اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد للتصدى لظاهرة الاتجار فى الأفراد:

الفصل الأول : اختصاصات اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد

الفصل الثانى : عمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد خلال الفترة محل التقرير:

1. **الاجتماعات التى عقدتها اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد.**
2. **أهم ما تم تنفيذه من اختصاصات اللجنة على ثلاثة مسارات متوازية : المسار التشريعى- المسار التنفيذى- المسار الترويجى .**

الباب الثانى : المشاركة فى المؤتمرات الدولية

الباب الثالث : التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية

الباب الرابع : التحديات التى تواجه عمل اللجنة

الباب الخامس: التحرك المستقبلى

الملاحق:

(1) قرار رئيس مجلس الوزراء المنشئ للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد.

(2) كلمة السيدة سوزان مبارك خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى فيينا الخاص بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد (13- 15 فبراير 2008) .

(3) كلمة السيدة السفيرة نائلة جبر رئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد خلال الجلسة العامة لمنتدى فيينا الخاص بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد .

(4) القرار المقدم بمبادرة من مصر حول " تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى فى مكافحة الاتجار بالبشر " أمام القمة الحادية عشرة للاتحاد الأفريقى (31 يوليو- 1 أغسطس) .

مقدمة

يعد الاتجار فى الأفراد ثالث أكبر تجارة غير مشروعة فى العالم بعد تهريب السلاح والاتجار فى المخدرات حيث تقدر عوائد هذا النشاط الإجرامى ببلايين الدولارات سنويا. وتعد هذه الممارسة شكلا من أشكال الجريمة المنظمة عابرة الحدود التى اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة والتى يتم بمقتضاها سنوياً نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية أو داخل حدود الدول بغرض الاتجار بهم. وتقوم فكرة الاتجار فى الأفراد على مفهوم أساسى هو استغلال حاجة أو ضعف فئات معينة من الأفراد للاتجار بهم، مع استمرار الاستغلال لما بعد النقل من مكان إلى آخر، ولعل عنصر الاستمرار فى الاستغلال هو الذى يميز الاتجار فى الأفراد عن نشاط عصابات الهجرة غير المشروعة التى ينتهى دورها الإجرامى بانتهاء عملية تهريب الأفراد من دولة لأخرى.

ورغم عدم توافر إحصاءات دقيقة بشأن الحجم المحدد لهذه التجارة المُجَرمة دولياً نظراً لطبيعة الجريمة ذاتها فالثابت أنه لا توجد أى منطقة جغرافية فى العالم بمنأى عنها كما أكد تقرير مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة الصادر عام 2006 عالمية الظاهرة فى ضوء اتساع نطاق أنشطة وعمليات عصابات الجريمة المنظمة التى تقف وراء الظاهرة والتى غالباً ما تكون متعددة الجنسيات.

من هذا المنطلق وإدراكاً من الحكومة المصرية لبشاعة جريمة الاتجار فى الأفراد بوصفها ممارسة إجرامية تتنافى مع القيم الإنسانية المستقرة، ولما تمثله من امتهان لكرامة الإنسان الذى كرمه الخالق، وانتهاك لحقوقه الأساسية فى الحياة والكرامة والأمن والحرية والمساواة، واقتناعاً منها بأن النساء والأطفال يمثلون الفئات الأكثر تضررا من هذه التجارة، وأن الفقر والجهل وانعدام الفرص المتكافئة للتنمية كلها عوامل تجعل الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للاتجار، واهتماماً منها بالظاهرة فى إطار أنشطتها فى المجال متعدد الأطراف وإسهامها بصورة إيجابية فى صياغة المعايير الدولية للتصدى للقضايا الجديدة التى تواجه المجتمع الدولى ومنها الأشكال المتعددة للجريمة المنظمة عابرة الحدود الوطنية ومن بينها الاتجار فى الأفراد، إلى جانب السعى للتعامل الحاسم والفعال معها على المستوى الوطنى...

قامت الحكومة المصرية ولا تزال بجهود عديدة لمناهضة هذا النشاط الإجرامى ببعديه الدولى والداخلى التزاما منها بالمعايير الدولية للأمم المتحدة، وتتويجاً لتلك الجهود صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء فى 15 يوليو 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد بوزارة الخارجية، والتى تعد خطوة إيجابية فى إطار الجهود الحثيثة التى تقوم بها الحكومة المصرية لتنفيذ التزاماتها الدولية فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخاصة ظاهرة الاتجار فى الأفراد.

ويأتى هذا التقرير تنفيذا للقرار المنشىء للجنة وبغرض عرض أهم الخطوات التى قامت بها اللجنة على مدى العام المنقضى. واللجنة إذ ترفع تقريرا بأهم أنشطتها خلال الفترة الماضية تدرك أن ما تحقق على قيمته يعد البداية الجيدة التى نبتغيها إلا أنه يظل خطوة لابد وأن تتبعها خطوات على طريق مكافحة هذه الظاهرة البغيضة وسعيا لتطوير تعاملنا معها على شتى المستويات وبما يحقق مصلحة الشعب المصرى ويحفظه من مخاطر هذا النشاط الإجرامى.

والله ولى التوفيق.

الباب الأول
خلفية عامة عن اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد للتصدى لظاهرة الاتجار فى الأفراد

الفصل الأول : اختصاصات اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد:

1. **نص قرار السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء المنشئ للجنة (ملحق رقم 1) على أن تتولى رئاستها السيدة السفيرة مساعد وزير الخارجية لشئون الهيئات والمنظمات الدولية ، وأن يرأس أمانتها الفنية نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية، وأن تضم فى عضويتها ممثلين لوزارات الخارجية، والعدل، والداخلية، والدفاع، والصحة والسكان، والإعلام، والتضامن الإجتماعى، والسياحة، والقوى العاملة والهجرة، والتعليم العالى، والتربية والتعليم، والمخابرات العامة، والنيابة العامة، والمجلس القومى لحقوق الإنسان، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، والمجلس القومى للمرأة .**
2. **نص القرار أيضا على أن تعمل اللجنة كمرجعية استشارية للسلطات والجهات والهيئات الوطنية، وأن تختص بما يلى:**

- **صياغة خطة عمل قومية للتصدى لقضية الاتجار فى الأفراد، وتقديم المقترحات والتوصيات بهذا الخصوص لمجلس الوزراء من خلال وزير الخارجية.**
- **صياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها فى المحافل الدولية تعكس كافة الأبعاد القانونية والأمنية والسياسية المتصلة بالموضوع.**
- **إعداد تقرير سنوى حول الجهود الوطنية للتصدى لقضية الاتجار فى الأفراد ، يتم رفعه للعرض على مجلس الوزراء.**
- **متابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة بمكافحة استغلال الأشخاص لتحديد أوجه القصور فى تنفيذ هذه الالتزامات الدولية على المستوى الوطنى.**
- **مخاطبة الجهات المعنية لاقتراح التدابير والإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة ومتابعة ما يتخذ من إجراءات لتنفيذها، واستيفاء الاستبيانات الدورية التى ترد إلى مصر بخصوص التدابير والإجراءات التشريعية والتنفيذية التى اتخذتها مصر لتنفيذ التزاماتها الدولية الناشئة عن تصديقها على المستوى الدولى والتى يعكسها مستوى تنفيذ التزاماتها الدولية.**
- **مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة واقتراح كيفية تحقيق التوافق بينها وبين الاتفاقات الدولية التى صدقت عليها مصر بهدف وضع الأخيرة موضع التنفيذ الفعلى بالتنسيق مع وزارة العدل.**
- **دراسة اقتراح صياغة تشريع موحد لمعالجة قضية الاتجار فى الأفراد يتناول بشكل متكامل أحكام مكافحة الاتجار فى الأفراد سواء من حيث التجريم أو الحماية أو الوقاية على أن يراعى هذا التشريع الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام مصر للاتفاقيات**

الدولية والإقليمية ذات الصلة وعلى رأسها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع مراعاة الطبيعة الخاصة لقانون الطفل.

- **اقتراح الإجراءات اللازمة لمساعدة ضحايا تلك الجريمة وحمايتهم، والسياسات والبرامج اللازمة، بالإضافة إلى إعداد البحوث وحملات التوعية الإعلامية وتطوير المناهج التعليمية، فضلا عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى المعنية بهذا الموضوع.**
- **تشجيع الجهود الرامية إلى تكوين والارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة على إنفاذ أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكفالة احترامها وتعزيز القدرات الوطنية بالتغلب على المعوقات التى تعترض تفعيل أحكامها.**
- **الإسهام فى إعداد برامج التدريب ودعم قدرات القائمين على إدارة العدالة الجنائية والجهات المعنية بإنفاذ القانون وموظفى الجوازات وحرس الحدود ومأمورى الضبط القضائى المختصين بمكافحة الاتجار فى الأفراد مع شرح ومراعاة حقوق الإنسان والترتيبات اللازمة التى قد تتعلق بالأطفال أو النوع فى ضوء الاحتياجات المحلية الوطنية مع مراعاة أن يشمل التدريب والتطوير المجال الصحى والإعلامى للتوعية بمخاطر هذا النشاط غير المشروع.**
- **إعداد قاعدة بيانات مركزية بالتنسيق مع مركز البحوث الاجتماعية والجنائية وغيره من المراكز البحثية الجادة لجمع وتحليل المعلومات والبيانات والخبرات عن ظاهرة الاتجار فى الأفراد وتبادلها مع الهيئات والجمعيات والمنظمات الإنسانية العاملة فى هذا المجال وتوثيق الروابط مع اللجان أو الهياكل القومية الإقليمية والدولية بغرض تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.**
- **تفعيل التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC والبرنامج العالمى لمكافحة الاتجار فى البشر GPAT وغيرهما من الجهات والمنظمات المعنية بمكافحة الاتجار فى الأفراد، وذلك بغرض المساعدة على إنفاذ نصوص البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، ولتوفير الدعم الفنى لمساعدة الحكومة المصرية فى مكافحة جرائم الاتجار فى الأفراد وتهريب المهاجرين وتدريب القائمين على إدارة العدالة الجنائية والجهات المعنية بإنفاذ القانون والحصول على خدمات استشارية، وكذا تبادل المعلومات والبيانات والإحصاءات مع البرنامج بهدف التعرف على الأبعاد الحقيقية لظاهرة الاتجار فى الأفراد وطبيعتها وزيادة الوعى لمكافحتها والقضاء عليها.**
- **تعزيز آليات التعاون القضائى الدولى فى المسائل الجنائية على كافة المستويات عن طريق تشجيع اتفاقيات ثنائية وإقليمية وتفعيل أحكام الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من آليات التعاون الدولى المنصوص عليها بتلك الاتفاقيات وتبسيط وتسهيل إجراءات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء فى تلك الاتفاقيات وتحديد القدر المتيقن من المعايير المشتركة التى قد تتعلق بالعناصر التى تشكل النماذج القانونية الخاصة بأنشطة الاتجار فى الأفراد.**

الفصل الثانى : عمل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد خلال الفترة محل التقرير:

أولاً : الاجتماعات التى عقدتها اللجنة:

عقد بمقر وزارة الخارجية اجتماعان عامان للجنة شارك فيهما أعضاء اللجنة:

الاجتماع الأول للجنة (17 أكتوبر 2007) : تم خلاله مناقشة عدد من البنود الموضوعية والإجرائية، وتم التركيز على الموضوعات التالية :

1. **تحديد مسارات العمل الموضوعية للجنة فى المسار التشريعى والمسار التنفيذى والمسار الإعلامى/ الثقافى/ الترويجى بحيث يمثل المسار التشريعى قاعدة الانطلاق لعمل اللجنة حيث سيتحدد عمل المسارين الآخرين إلى حد كبير وفقا لما تفرضه وتتطلبه التشريعات المصرية ذات الصلة.**
2. **أهمية مراعاة البعد الخاص بالتعامل مع الضحايا فى جميع مسارات عمل اللجنة تشريعيا أو تنفيذيا أو تثقيفيا وأهمية التفرقة بين مقترفى جريمة الاتجار وضحايا هذه الجريمة والنظر فى تغليظ العقوبات بما فى ذلك مصادرة عوائد الاتجار والأدوات المستخدمة فيه.**
3. **أهمية سن تشريع موحد للتعامل مع كل جوانب الاتجار فى الأفراد كبديل للوضع الحالى الذى تتعامل فيه التشريعات المصرية مع الموضوع بشكل متفرق فى تشريعات مختلفة بعضها يتناول موضوعات الأطفال والبعض الآخر الدعارة وهكذا ، بحيث يتم الأخذ فى الاعتبار تعريف "الاتجار فى الأفراد" بموجب البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة فى النساء والأطفال، لتضمنه أشكالاً متعددة تشمل كافة أشكال الاستغلال الجنسى والرق والسخرة والخدمة القسرية ونزع الأعضاء البشرية، بخلاف البعد التقليدى للاتجار فى الأفراد الذى يركز إلى حد كبير على التهريب عبر الحدود الدولية .**
4. **أهمية النظر فى إنشاء وحدات تحقيق مشتركة مع الدول المجاورة بالنسبة لتسليم تجار الأفراد، ووجود إدارات متخصصة بمكافحة الاتجار فى الأفراد فى مختلف الأجهزة المصرية مع ضمان التنسيق بينها.**
5. **أهمية النظر فى وضع ضوابط لمنح تأشيرات الدخول لمصر من المطارات المصرية حيث أنه يجعل من الصعوبة بمكان تعقب من يكثرون التردد على مصر لأغراض غير السياحة، على ألا يتعارض ذلك مع سياسة التوسع فى الجذب السياحى .**
6. **أهمية إشراك المجتمع المدنى فى الأنشطة المتصلة بقضية " الاتجار فى الأفراد" لمن ترغب من المنظمات فى ذلك ولاسيما فى مجال حماية الضحايا .**
7. **تم مناقشة مسألة انتشار زواج الفتيات صغيرات السن من المواطنين العرب فى قرى ومدن بعينها، وصعوبة مواجهة هذه الظاهرة السلبية نظرا لكون مثل هذه الزيجات مكتملة أركان الصحة ولا يمكن التحقق من توافر عنصر النية والاستمرارية فيه، ومن ثم هناك صعوبة فى التعامل معها تشريعيا من خلال المنع أو وضع اشتراطات، وتم خلال ذلك التأكيد على ما يلى:**

- **الدور الذى يمكن أن تقوم به وزارة الإعلام من خلال البرامج على القنوات الأرضية والفضائية ومراكز الإعلام الداخلى المنتشرة فى أنحاء الجمهورية (64مركزاً) والتى**

بإمكانها الدخول ميدانيا إلى أى مكان وإمكانية الاستعانة فى هذا الخصوص برجال الدين الإسلامى والمسيحى.

- ضرورة التشديد على إصدار شهادات الميلاد تجنبا للتلاعب من خلال نظام" التسنين" وتكثيف حملات التوعية الإعلامية فى هذه المناطق، وإمكانية قيام وزارة العدل بإصدار تشريع يمنع "التسنين" ، والنظر فى رفع سن الزواج للفتيات رسمياً إلى 18 سنة، مع استمرار التوعية بأهمية إصدار شهادات ميلاد للصغيرات.
- استهداف القرى التى ينتشر بها هذا النوع من الزيجات من خلال إنشاء مراكز لتدريب وتعليم الفتيات وتوفير فرص عمل لهن على أساس أن الباعث وراء مثل هذه الزيجات إقتصادى فى الأساس وتحركه فى الغالب عائلاتهن، مع توفير برامج مكثفة للتمكين الاقتصادى فى تلك القرى، وإمكانية الاستعانة بجهود الصندوق الاجتماعى للتنمية فى مرحلة لاحقة فى هذا الخصوص.

8. تم استعراض البنود الموضوعية الأخرى الخاصة بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد ومنتدى فيينا حول تلك المبادرة الذى سيعقد فى فبراير 2008 والتصور الأولى لخطة العمل العربية حول الاتجار فى الأفراد والاستبيان الذى أعده مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة حول الاستجابات الوطنية فى مجال الاتجار فى الأفراد ، فضلاً عن المشروع الذى أعده المكتب الإقليمى بالقاهرة حول مكافحة الاتجار فى الأفراد .

<u>الاجتماع الثانى للجنة (6 يناير 2008):</u>

1. تناول الاجتماع عدداً من المسائل التنظيمية من بينها الزيارة التى قامت بها لمصر المسئولة عن إعداد التقارير التى يصدرها مكتب الاتجار فى الأفراد بالخارجية الأمريكية فى ديسمبر 2007، وأجرت خلالها مقابلات فى وزارات الخارجية والعدل والداخلية والتضامن الاجتماعى والمجلس القومى للطفولة والأمومة، والمقابلة التى أجراها نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان مع مدير مكتب الاتجار فى الأفراد فى واشنطن التى أبرزت استحسان الجانب الأمريكى للتحرك المصرى الإيجابى فى هذا الإطار.
2. عرض ممثلو وزارة العدل أهم الملامح الأولية لمشروع قانون خاص بمكافحة الاتجار فى الأفراد بحيث يتضمن العناصر التالية :
   - تعريف محدد لجريمة الاتجار فى الأفراد (الأركان المادية والمعنوية) بحيث يميز بينها وبين غيرها من الجرائم مثل الهجرة غير الشرعية، حيث أن كليهما يغطيه بروتوكول مختلف.
   - تحديد صور النشاطات التى تمثل الاتجار فى الأفراد وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وعدم قصر التجريم على الاتجار فى الأفراد خارج الحدود المصرية فقط ولكن تغطيته للجرائم التى ترتكب فى الداخل مثل خدم المنازل والزواج المبكر أو القسرى للفتيات من مواطنى الخليج الموسرين.
   - التفرقة بين الجريمة التى يرتكبها فرد أو منظمة إجرامية، ووضع تعريف للمنظمة الإجرامية(التى تتكون من أكثر من فرد) لأنها تعتبر ظرف مشدد للعقوبة، وتشديد العقوبة فى حالة تورط منظمة إجرامية دولية.

- امتداد الولاية القضائية للقضاء المصرى للخارج فى حالة تورط مواطنين مصريين كمجرمين أو كضحايا حيث يمكن معاقبة مرتكب جريمة الاتجار خارج الحدود المصرية بواسطة القضاء المصرى المختص، إلى جانب وضع نصوص تحقق التعاون الدولى القضائى (تسليم المجرمين المتورطين).
- وضع نصوص تربط بين نصوص جريمة الاتجار فى الأفراد وجريمة غسل الأموال باعتبار أن الأموال المتحصلة منهما غير مشروعة ، ومن ثم تطبيق عقوبات جريمة غسيل الأموال.
- النظر إلى المتاجر به باعتباره ضحية يتعين تعويضه من خلال صندوق تعويضات وإعادته لبلاده على نفقة الدولة إن كان أجنبياً أو إعادة تأهيله إن كان مصرياً، وسيتم استطلاع رأى الجهات المعنية فى موضوع الصندوق والمخصصات المالية للاتفاق على الجهة التي ستقوم بتمويل هذا الصندوق والإشراف عليه .
- تدابير وقائية لمنع وقوع الجريمة منها تخفيف العقوبة عن الضحية الذى يبلغ عن الجريمة أو الإعفاء من العقوبة وذلك للتشجيع علي الإبلاغ في أي مرحلة من مراحل الجريمة للكشف عن الشبكات الإجرامية .

3. عرضت خبيرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لأهم خطوات التحرك بالنسبة للدراسة المتكاملة التى تم الاتفاق مع المركز على إعدادها وعنوانها المبدئى (مواجهة الاتجار فى الأفراد فى المجتمع المصرى فى ضوء المعايير الدولية) ، وتم تحديد سنة كحد أدنى لإتمام تلك الدراسة، مشيرة إلى أنه يتم التحضير لورشة عمل أولية لاستطلاع آراء الأكاديميين والمهتمين وبحث أساليب قياس الظاهرة فى ضوء تداخل المشكلات مع العديد من المشكلات الاجتماعية مثل عمالة الأطفال والزواج المبكر ونزع الأعضاء والاستغلال التجارى والجنسى للأطفال.

ثانياً : ما تم تنفيذه من اختصاصات اللجنة (عمل اللجنة) :

فى ضوء الاختصاصات التى حددها القرار المنشئ للجنة، فقد رؤى أن يركز عمل اللجنة على ثلاثة مسارات رئيسية هى المسار التشريعى، والمسار التنفيذى، والمسار الإعلامى/ الترويجى. وفيما يلى أهم ما تم إنجازه على المسارات الثلاثة من خلال الوزارات والأجهزة المشاركة فى اللجنة الوطنية :

المسار التشريعى :

1. **التعديلات المقترحة على قانون الطفل رقم 12 لسنة 1996:** اعتمد مجلس الشعب القانون رقم 126 لسنة 2008 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم 12 لسنة 1996 وقانون العقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937 والقانون رقم 143 لسنة 1994 فى شأن الأحوال المدنية ، ومن بين أهم هذه التعديلات :
   - تجريم الاتجار فى الأطفال ومضاعفة العقوبة فى حالة تورط أحد الأبوين أو القائمين على رعاية الطفل.
   - إنشاء آلية فعالة لرصد ومتابعة الأطفال المعرضين للخطر، ووضع تدابير اجتماعية نفسية لحماية الأطفال المعرضين للخطر وأسرهم.
   - فصل الأطفال عن البالغين في أماكن الاحتجاز.

- **حظر تشغيل الأطفال فى أسوأ أشكال العمل ودون السن القانوني للعمل وضمان التحاقهم بالتعليم الأساسى.**

2. <u>بدء مناقشة وصياغة مشروع لقانون متكامل للاتجار فى الأفراد:</u>

- **فى إطار الحرص على إفراد تشريع مستقل لتجريم الاتجار فى الأفراد تم تشكيل لجنة صياغة مصغرة مفتوحة العضوية منبثقة عن اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد لإعداد مشروع قانون يتعامل مع مختلف جوانب الظاهرة بشكل مجمع علاجا للنقائص الحالية المترتبة على التعامل المجزأ مع الظاهرة فى عدة قوانين، وهو ما يتماشى مع التوجه العالمى للتعامل الفعال مع هذه الظاهرة. وقد عقدت لجنة الصياغة عدة إجتماعات جرى خلالها مناقشة مسودة لمشروع قانون متكامل لتجريم الاتجار فى الأفراد أعدته وزارة الخارجية، وقد نجحت اللجنة حتى الآن فى الإنتهاء من الصياغة الأولية لعدد من المواد الأساسية فى المشروع وهى تلك المتعلقة بتعريف الجريمة وتحديد نطاقها. وتستهدف لجنة الصياغة الإنتهاء من القراءة الأولى لمشروع القانون قبل نهاية عام 2008 تمهيدا لرفعه لكامل اللجنة التنسيقية.**

- **تتمثل أهم ملامح مشروع القانون فى وضع تعريف محدد لجريمة الاتجار فى الأفراد للتمييز بينها وبين الهجرة غير الشرعية يراعى الاتساق مع التزامات مصر الدولية وفقا لبروتوكول مكافحة الاتجار فى الأفراد. كما يستهدف المشروع تحديد صور النشاطات التى تمثل الاتجار فى الأفراد وذلك على سبيل المثال لا الحصر مع التفرقة بين الجريمة التى يرتكبها فرد أو منظمة إجرامية ، وتخصيص باب لحماية ورعاية ضحايا الاتجار، وعدم قصر التجريم على الاتجار فى الأفراد العابر للحدود وإنما أيضا تغطيته للجرائم التى ترتكب فى الداخل، والتأكيد على التعاون مع الجهات القضائية الأجنبية فيما يتعلق بجرائم الاتجار فى الأفراد بما فى ذلك تبادل المعلومات والمساعدات والإنابات القضائية وتسليم الأشخاص والأشياء واسترداد الأموال ونقل المحكوم عليهم وغير ذلك من صور التعاون القضائى.**

- **تم الاسترشاد فى إعداد مشروع القانون بالتجارب الأخرى للدول العربية والأجنبية، إضافة إلى أحكام البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد والقانون العربى الاسترشادى لمكافحة الاتجار فى الأفراد.**

- **يذكر أن كل عناصر المشروع لا تزال محلا للنقاش بين الجهات المعنية فى الدولة والممثلة فى اللجنة ومن ثم لم يتم حسم أى من القضايا الأساسية فى القانون حتى الآن.**

3. <u>مشروع قانون لتنظيم عمليات زراعة الأعضاء :</u> تشارك وزارة الصحة والسكان فى إعداد مشروع قانون لتنظيم عمليات زراعة الأعضاء والذى تجرى مناقشته حالياً فى مجلس الشعب.

4. <u>مشروع قانون لحماية المرأة من كافة صور الاتجار بها :</u> تقوم اللجنة التشريعية بالمجلس القومى للمرأة حاليا بالنظر فى إعداد مقترح مشروع قانون يتبناه المجلس يحمى المرأة من كل صور الاتجار.

المسار التنفيذى:

1. إعداد دراسة متكاملة عن ظاهرة الاتجار فى الأفراد فى مصر:

أ. تم الاتفاق بين اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية على البدء فى إعداد دراسة متكاملة حول ظاهرة الاتجار فى الأفراد فى مصر تهدف إلى رصد معالم الاتجار فى الأفراد فى مصر وتحديد أهم صورها المعاصرة والتعرف على العوامل الدولية والإقليمية والمحلية الفاعلة المرتبطة بها ، وتحديد أهم خصائص هذه الظاهرة، والطرق المثلى لمواجهتها من خلال المحاور التالية :

- **التعرف على حجم مشكلة الاتجار فى الأفراد فى المجتمع المصرى وتوزيعاتها الجغرافية بين شمال مصر وجنوبها ، وبين المدن والقرى .**
- **التعرف على أنماط وأشكال الاتجار فى الأفراد التى يفرزها الواقع المصرى .**
- **التعرف على العوامل التى تؤدى إلى إفراز مشكلات الاتجار فى الأفراد فى الواقع المصرى .**
- **تحديد الاستراتيجيات المناسبة للمواجهة تشريعيا وتنظيميا ومجتمعيا .**

ب. ومن ناحية أخرى سيتم التركيز على الجوانب التالية :

- **الجانب التشريعى: من حيث تحديد مدى كفاية التشريع المصرى فى المواجهة، وتحديد مدى كفاءة التشريع المصرى فى دمج المعايير الدولية المرتبطة بالموضوع .**
- **مؤسسات المجتمع المدنى : من خلال تحديد دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية فى المواجهة، ودور المؤسسة الإعلامية فى إثارة الوعى بالمشكلة، ودور مؤسسات المجتمع المدنى فى الوقاية وحماية الضحايا .**
- **مؤسسات العدالة الجنائية : دور الشرطة فى الضبط الوقائى والضبط القضائى، ودور النيابة العامة فى التفرقة بين الضحايا والجناة، ودور مؤسسات العدالة الجنائية فى حماية الضحايا.**
- **إعادة توجيه السياسات : دور السياسات الاجتماعية فى مواجهة موقف الصراع الذى يخلق الضحايا كما يصنع المجرمين .**

ج. سيتم الاعتماد فى الدراسة على منهج تكاملى شامل متعدد المداخل، حيث أن المتغيرات التى تؤثر فى الموضوع تحتاج إلى فريق متكامل التخصصات من فروع القانون والاجتماع وعلم النفس والاقتصاد إلى جانب التخصصات الأمنية والقضائية، مع الاستعانة بعينات مختلفة باختلاف مفردات الظاهرة منهم عينة من الضحايا، وعينة من الجناة وذلك بمساعدة سجلات وبيانات الشرطة وملفات القضايا، وعينة من الخبراء المعنيين بالموضوع، وعينة من الجمهور العام.

د. هذا، ومن المقرر أن تستغرق هذه الدراسة مدة لا تقل عن سنة لجميع مراحلها سواء على المستوى النظرى أو الميدانى أو كتابة التقرير النهائى، وسيتم عرض خطة العمل على المجلس العلمى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية للموافقة على بدء خطوات التنفيذ.

2. إنشاء وحدة لمناهضة الاتجار فى الأطفال:

- أنشأ المجلس القومي للطفولة والأمومة فى ديسمبر 2007 وحدة جديدة تختص بمكافحة ومنع الاتجار في الأطفال. وتهدف الوحدة إلى إعداد خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالأطفال وإعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم في المجتمع، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأهلية والدولية مع وضع جدول زمني للتنفيذ وضمان تدبير التمويل اللازم، إلى جانب العمل على إنفاذ القوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صدقت عليها مصر الخاصة بمكافحة ومنع الاتجار بالأطفال، والنظر في القوانين القائمة واستحداث ما يلزم من تشريعات.
- تتنوع أنشطة وبرامج الوحدة فى مجالات التخطيط والتنسيق واقتراح السياسات والمتابعة، والتوعية والإعلام، ووضع قاعدة بيانات مركزية بالتنسيق مع الجهات المعلوماتية للحصول علي بيانات متعلقة بالموضوع، والتدريب وبناء القدرات، وفى مجال التعاون الدولي والعربي وتفعيل المبادرات الإقليمية والدولية، ووضع برامج للتمكين الاقتصادى للأسرة بالتنسيق مع الوزارات المعنية.

3. <u>إنشاء مركز لرعاية وإعادة تأهيل ضحايا جرائم الاتجار فى الأطفال:</u>

- سيقوم المجلس القومى للطفولة والأمومة قريباً بافتتاح أول مركز لرعاية وإعادة تأهيل ضحايا جرائم الاتجار فى الأطفال بمدينة السلام بالتعاون مع إحدى الجمعيات الأهلية الدولية FACE.
- سيقدم المركز خدمات للأطفال من ضحايا جرائم الاتجار الذين عانوا من أشكال الأذى المختلفة سواء كان إصابة جسدية أو عقلية أو معاناة نفسية أو اقتصادية أو انتهاك جوهري لحقوق الطفل الأساسية عن طريق الفعل المباشر أو الإهمال. وتشمل هذه الخدمات توفير إقامة آمنة، وتوفير الطعام والملبس، وتقديم خدمات صحية ورعاية نفسية، وتقديم خدمات قانونية، وتوفير دورات تدريبية وبرامج تعليمية، والتدريب لاكتساب مهارات اجتماعية، وتقديم خدمات الرعاية بالطفل، وتوفير خدمات تعليمية للأطفال في سن المدارس.
- سيضم العاملون بالمركز أطباء وأطباء نفسيين وآخرين متخصصين فى طب الأعصاب واستشاريين قانونيين وأخصائيين اجتماعيين ومختصين في رعاية الطفل، وكذلك متخصصين في التوظيف وآخرين يمكن التعاقد معهم وفقاً للحاجة، بحيث يقابل الضحايا في أغلب الأحيان طاقم العاملين المتعاقد معهم بمعزل عن أماكن العمل (خارج المركز) لاعتبارات السرية والأمن.

4. <u>الزيارات الميدانية لجمع المعلومات :</u> فى إطار خطة عمل وحدة مناهضة الاتجار بالأطفال، قام فريق عمل تابع للوحدة بأربعة زيارات ميدانية لبعض قري محافظة 6 أكتوبر (الجيزة سابقاً) التي تنتشر فيها بعض الظواهر السلبية مثل زواج القاصرات والزواج المبكر ، وذلك بهدف التعرف علي أماكن انتشار الظاهرة، وحجم الظاهرة والأسباب التى أدت إليها، والحالة العامة للقرى من حيث توفر الخدمات الأساسية بها، والحلول من وجهة نظر أهالي المنطقة والتي يمكن من خلالها وضع تصور للأنشطة والبرامج الوقائية للحد من انتشار الظاهرة والتعامل مع الوضع القائم.

5. <u>الإجراءات التنفيذية التى تقوم بها الوزارات والأجهزة المعنية الأعضاء فى اللجنة الوطنية:</u>

- اضطلاع وزارة الداخلية بتشديد الإجراءات الأمنية والتأمينية على كافة المنافذ الشرعية لإحكام السيطرة عليها ومنع استغلالها فى مجال (الاتجار فى الأفراد – الهجرة غير الشرعية) ودعم العمليات التنسيقية فى هذا المجال مع الوزارات والجهات الأخرى المعنية . التنسيق مع العديد من الأجهزة الأمنية المتعاونة المعنية بالشأن وتبادل المعلومات معها كمحاولة للحد من وقوع تلك الجريمة سواء داخل البلاد أو خارجه، وذلك كإجراء وقائى.
- تقوم وزارة التضامن الاجتماعى بجهود فى مجال حماية ضحايا الاتجار فى الأفراد عن طريق المؤسسات التابعة لها لإعادة تأهيل النساء ضحايا العنف والاتجار سواء كانت تديرها بنفسها أو عن طريق إسنادها إلى جمعيات أهلية، بالإضافة إلى أنه توجد مراكز لرعاية وتنمية الطفل العامل والمؤسسات الإيوائية للأطفال وقرى الأطفال SOS وإعادة تأهيل الأحداث.
- إن النيابة العامة بوصفها شعبة أصيلة من القضاء لم تدخر وسعا فى اتخاذ الإجراءات الجنائية الواجبة قبل الحالات الفردية التى تم ضبطها والتحقيق مع مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة الجنائية وذلك كله مع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمساعدة وحماية ضحايا الاتجار فى الأشخاص – من المصريين والأجانب– على النحو الذى يسمح به القانون والتزامات مصر فى هذا الشأن. وقامت النيابة العامة بالتعاون مع السلطات القضائية المختصة فى العديد من بلدان العالم لمكافحة جريمة الاتجار بالبشر حيث قامت النيابة العامة بتحريك الإجراءات الجنائية بصورة فعالة إعمالا لنص المادة (3) من قانون العقوبات المصرى تجاه مرتكبى جريمة الاتجار فى البشر بغض النظر عن المكان الذى وقعت فيه الجريمة.
- <u>وفى مجال الحد من عمل الأطفال : تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بما يلى :</u>
  - الإسهام فى توفير الحماية والرعاية للأطفال العاملين فى السن القانونى وسحب الأطفال من العمل بالأعمال الخطرة.
  - تشكيل عدد (24) لجنة بالمحافظات للحد من عمل الأطفال برئاسة السادة المحافظين وعضوية كافة الأجهزة التنفيذية الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى المعنية بقضية عمل الأطفال
  - تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والمساعدات المادية للأطفال
  - التفتيش الدورى على المنشآت، وتحرير محاضر بشأن مخالفات الأحكام
  - بحث قانون العمل والقرارات الوزارية الصادرة فى شأن عمل الأطفال
  - بحث الشكاوى المتعلقة بعمل الأطفال فى الحالات التى تكلف بها الإدارة من الجهات المعنية بالاشتراك مع مديريات القوى العاملة والهجرة .
  - القيام بزيارات ميدانية لمديريات القوى العاملة والهجرة بهدف عقد لقاءات مشتركة مع مديرى إدارات التفتيش على عمل الأطفال لمناقشة ظروف العمل .
  - التوعية بمخاطر عمل الأطفال.
- <u>وفى مجال حماية النساء العاملات تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بتنفيذ</u> قانون العمل فى المواد الخاصة بتشغيل النساء، والتفتيش على تنفيذ القانون فيما يتعلق بحقوق المرأة القانونية، وتوعية المرأة بالحقوق القانونية للمرأة من عقد ندوات فى المحافظات.

<u>ثالثاً : المسار الإعلامى الترويجى:</u>

1. برامج وحملات التوعية :

أ. قامت وزارة القوى العاملة والهجرة من منطلق اختصاصاتها بتشكيل لجنة لإعداد ورقة وخطة عمل الوزارة فى المجال، كما قامت بعمل حملة إعلامية لتوعية الشباب المصرى لمخاطر الهجرة غير الشرعية (أحد الجوانب المتصلة بالاتجار فى الأفراد) بدءاً من عام 2007 ومستمرة حتى الآن.

ب. تقوم وزارة الصحة والسكان بتكثيف برامج وحملات التوعية بصحة الفتيات القصر وصحة الأطفال والتحذير من مخاطر الزواج القسرى وأضرار الزواج المبكر عن طريق الرائدات الريفيات اللائى يشهد نشاطهن تقدماً ملحوظاً فى الآونة الأخيرة، وذلك من خلال التنسيق بين وزارة الصحة والسكان ونظرائها من الإدارات المختصة بالوزارات المصرية.

ج. اضطلاع الإدارة العامة للإعلام والعلاقات بوزارة الداخلية بإعداد حملة إعلامية موسعة بالتنسيق مع وزارة الإعلام للتعريف بمخاطر قضية الهجرة غير الشرعية والقضايا الأخرى ذات الصلة بها بهدف توعية الشباب من تعرضهم لعمليات النصب والاحتيال من بعض السماسرة والوسطاء بزعم تسفيرهم إلى الخارج بصورة غير شرعية .

د. أصدرت وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال التابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة دليلاً تدريبياً عن قضية الاتجار فى الأفراد وبخاصة الأطفال وذلك بالاستعانة بمكونات جامعة جون هوبكنز الأمريكية (مشروع الحماية) وإحدى الجمعيات الأهلية بسان دييجو وذلك نظراً لحداثة تناول الموضوع في مصر، كما تم إعداد مطويات باللغتين العربية والإنجليزية بظاهرة الاتجار فى الأفراد بصفة عامة والاتجار فى الأطفال بصفة خاصة ، والتعريف بأنشطة الوحدة وما يمكن أن تقدمه من خدمات .

2. الدورات التدريبية :

أ. الدورات التى عقدها مكتب النائب العام :

- **قام مكتب النائب العام بالاشتراك مع المركز الدولى للأطفال المفقودين والمستغلين بتنظيم ندوة شارك فيها أعضاء النيابة العامة موضوعها " أعمال التحقيق والإدعاء فى جرائم الاتجار فى الأطفال " بالاشتراك مع السفارة الأمريكية خلال الفترة من 14 إلى 17 يوليو 2008 بالمركز القومى للدراسات القضائية.**
- **نظم مكتب النائب العام سلسلة من المحاضرات والبرامج التدريبية لأعضاء النيابة العامة حول قضايا حقوق الإنسان والتى كان " الاتجار فى الأفراد " أحد أبرز الموضوعات التى نوقشت خلالها.**

ب. تم إدراج " الاتجار فى الأفراد " ضمن المناهج الدراسية والدورات التدريبية للضباط الدارسين بالمعاهد والكليات التابعة لأكاديمية الشرطة والمعاهد التدريبية الأخرى بوزارة الداخلية .

ج. عقدت المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع جهاز أمن الدولة برنامجاً تدريبياً لضباط جهاز أمن الدولة حول الاتجار فى الأفراد خلال الفترة من 8 يونيو إلى 29 يونيو 2007 .

د. الدورات التى عقدتها وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال التابعة للمجلس القومى للطفولة والأمومة:

- عقدت الوحدة حتى الآن أربعة دورات تدريبية بالتعاون مع وزارات العدل والداخلية والأوقاف لقضاة محكمة الأسرة، وللخبراء الاجتماعيين والنفسيين فى مكاتب تسوية المنازعات الأسرية، وكذلك لضباط الأحداث والسجون وللسادة الخبراء النفسيين والاجتماعيين بمحاكم الأسرة ، وذلك فى مجال مناهضة الاتجار بالأطفال بهدف إعداد كوادر متخصصة فى هذا المجال وإثارة الوعى بمخاطر جرائم الاتجار فى الأفراد لا سيما فى الأطفال.

- تم خلال الدورات الأربعة تدريب 137 متدرباً منهم 45 قاضياً من قضاة وقاضيات محاكم الأسرة وأعضاء النيابة العامة، و78 من الخبراء النفسيين والاجتماعيين والقانونيين العاملين بمكاتب تسوية النزاعات الأسرية بوزارة العدل من محافظتي القاهرة والجيزة (البدرشين والكيت كات)، و14 ضابطاً من ضباط الأحداث والسجون بوزارة الداخلية، وتضمن المدربون ممثلون من المجلس القومى للطفولة والأمومة ووزارتى العدل والداخلية والنيابة العامة ووزارة الأوقاف.
- يتضمن المكون التدريبى للدورات إلقاء الضوء على ظاهرة الاتجار فى الأفراد وأشكالها المختلفة وأخطارها، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والقوانين الوطنية التى تتعامل مع الأشكال المختلفة للظاهرة، والتعريف بما تقوم به الأجهزة المختلفة للدولة بهدف مكافحة هذه الظاهرة.

ه. <u>برنامج الزائر الدولى (14 أبريل- 2 مايو 2008) :</u>

- تلقت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد مقترحاً من السفارة الأمريكية بالقاهرة بإيفاد عدد من أعضاء اللجنة إلى الولايات المتحدة فى أبريل 2008 فى إطار International Visitors Program وذلك بحيث يكون من بينهم ممثلون للجهات المسئولة عن إنفاذ القانون، والمجلس القومى للطفولة والأمومة، وذلك للتعرف على التجربة الأمريكية وتبادل الخبرات فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد.
- ضم الوفد المشارك فى البرنامج ممثلى بعض الجهات الأعضاء فى اللجنة:
  - السيد/ هانى جورجى- رئيس النيابة بمكتب التعاون الدولى وحقوق الإنسان بمكتب النائب العام.
  - السيد/ محمود حسين - الإدارة المركزية لحقوق الإنسان وزارة العدل
  - المقدم / محمد الدسوقى- جهاز مباحث أمن الدولة بوزارة الداخلية
  - د./عزة العشماوى-رئيس وحدة مكافحة الاتجار فى الأطفال بالمجلس القومى للطفولة والأمومة.
  - الدكتور/ ولاء الدين إبراهيم - المركز القومى للدراسات الاجتماعية والجنائية.
  - الأستاذة/ ناهد حنا - إدارة العلاقات الدولية وزارة السياحة.
- قام أعضاء الوفد المصرى ــ من خلال البرنامج ــ بجولة مدتها ثلاث أسابيع فى أربعة مدن أمريكية هى واشنطن وميامى وشيكاغو وسان دييجو ، وذلك لدراسة والإطلاع على المكونات المختلفة لقوانين ونظم مكافحة الاتجار فى الأفراد المعمول بها فى الولايات المتحدة الأمريكية والجهود الحكومية وغير الحكومية المبذولة لملاحقة مرتكبى جرائم الاتجار فى الأفراد وحماية الضحايا وجهود الوقاية من تلك الجرائم، وذلك على المستوى الفيدرالى ومستوى الولايات .

- قام الوفد بزيارة العديد من الجهات الحكومية الأمريكية المعنية بالموضوع من بينها مكتب حماية ضحايا الجريمة بإدارة الحقوق المدنية بوزارة العدل، ومكتب شئون العمل الدولى بوزارة العمل، ومكتب توطين اللاجئين بإدارة الأطفال والعائلات بوزارة الصحة والخدمات الإنسانية، ولجنه العلاقات الدولية بمجلس النواب، ووحدة مكافحة تهريب والاتجار فى الأفراد بإدارة الهجرة والجمارك بوزارة الأمن الداخلى، ومكتب مراقبة ومكافحة الاتجار فى الأفراد بوزارة الخارجية، ومركز شرطة شيكاغو، ومكتب المدعى العام ،ومكتب التحقيقات الفيدرالى FBI ، وعدد من المنظمات الأمريكية غير الحكومية العاملة فى مجالات مكافحة الاستغلال الجنسى وإنقاذ وتأهيل الضحايا ومناهضة الاتجار فى الأفراد ورعاية الضحايا من الأحداث على رأسها المركز الدولى للأطفال المستغلين والمفقودين.
- شكل البرنامج فرصة جيدة لأعضاء الوفد المصرى للإطلاع على التجربة الأمريكية وتبادل الخبرات فى مكافحة جرائم الاتجار فى الأفراد والاستفادة من أفضل الممارسات فى مجال التحقيق فى جرائم الاتجار فى الأفراد وجمع الأدلة وتقديم مرتكبى تلك الجرائم للعدالة، من خلال الإطلاع على أهم ملامح القانون الأمريكى لحماية ضحايا الاتجار فى الأفراد الصادرة سنة 2000 وتعديلاته، والمبادرات الأمريكية لمنع جريمة الاتجار فى الأفراد وإنقاذ وإعادة تأهيل ضحايا تلك الجريمة، إلى جانب أهم المساعدات التى تُقدم للضحايا فى ضوء القانون الأمريكى، ودور وسائل الإعلام فى الترويج لمكافحة جريمة الاتجار فى الأفراد. ومن ناحية أخرى كان البرنامج فرصة لعرض جانب من الجهود الوطنية فى مجال مكافحة جريمة الاتجار فى الأفراد وأهم الخطوات العملية التى اتخذتها مصر فى هذا الشأن.

3. الاهتمام الإعلامى: باتت قضية الاتجار فى الأفراد تحظى باهتمام إعلامى ملحوظ على المستوى المحلى حيث تم للمرة الأولى بث تنويهات إعلانية وافانا بها الجانب الأمريكى باللغة العربية للتوعية بالظاهرة فى التليفزيون المصرى، كما بدأت القضية تحتل مساحة متزايدة فى عدد من المجلات والصحف واسعة الانتشار فى مصر، كان من أبرزها الصالون الثقافى الذى دعت إليه جريدة الأهرام ودُعى إليه عدد من المهتمين والمتخصصين لمناقشة قضية الاتجار فى الأفراد.

الباب الثانى: المشاركة فى المؤتمرات الدولية

تحرص اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد على المشاركة الفعالة من خلال ممثلى الجهات المختلفة الأعضاء فيها فى المؤتمرات الوطنية والإقليمية والدولية ذات

الصلة بظاهرة الاتجار فى الأفراد بهدف الوقوف على أحدث المستجدات فى هذا المجال والاستفادة من الخبرات الأخرى .

أولاً : منتدى فيينا الخاص بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد (فيينا 13-15فبراير 2008):

1. شكل المنتدى المرحلة الثانية من مراحل المبادرة العالمية لمحاربة الاتجار فى الأفراد التى أعدها مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، واستهدف المنتدى بالأساس تقييم التقدم الذى تم إحرازه لمكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد، ووضع تدابير لمتابعة منع الاتجار فى الأفراد، إضافة إلى تقييم الدروس المستفادة فيما يتعلق بأبعاد القضية والخطة الحالية للعمل.
2. تفضلت السيدة سوزان مبارك قرينة السيد رئيس الجمهورية بالمشاركة فى أعمال المنتدى كمتحدث متميز ورئيسى فى الجلسة الافتتاحية للمنتدى، إضافة إلى حضور سيادتها للاجتماع المغلق الذى عقده مجلس القيادة النسائية للمبادرة العالمية للاتجار فى الأفراد. وقد حظيت مشاركة السيدة الأولى باهتمام وسائل الإعلام العالمية ووجه منظمو المؤتمر إلى سيادتها شكراً خاصاً ، كما لقيت كلمة سيادتها خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى استحساناً بالغاً من كافة المشاركين فى المؤتمر (ملحق رقم 2) . ومن بين أهم ما أكدت سيادتها عليه أن الاتجار فى الأفراد أمر يهدد الكرامة الإنسانية فى العصر الحديث ، والدعوة إلى أهمية إسراع الجهود لإزالة الأسباب الجذرية لها والعمل من خلال منظور متكامل، وأنه رغم محدودية حجم هذه الظاهرة فى مصر إلا أن مصر تبذل جهوداً كبيرة لمحاربتها، مع التأكيد على الالتزامات المصرية بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية التى انضمت لها مصر والتى تعكسها الجهود الحالية على مستويات ثلاثة تشريعية وتنفيذية وترويجية والتى كللت بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد، إلى جانب الإشارة إلى الجهود العربية الجادة للتصدى للظاهرة ، وأهمها القانون العربى الاسترشادى لمكافحة الاتجار فى الأفراد .
3. شاركت مصر بوفد ترأسته السيدة السفيرة نائلة جبر مساعد وزير الخارجية لشئون الهيئات والمنظمات الدولية ورئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد، وضم ممثلين عن وزارات الخارجية والداخلية والعدل والنيابة العامة والمجلس القومى للطفولة والأمومة .
4. شكل المؤتمر فرصة جيدة لأعضاء اللجنة الوطنية للإطلاع على التجارب الأخرى للدول، والاستفادة من الأفكار الجيدة التى طرحت لاسيما خلال جلسات العمل المتخصصة على مدار أيام العمل الثلاثة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الترويجى الإعلامى للتوعية بمخاطر الظاهرة. وقد بات واضحاً أن ما تهدف اللجنة الوطنية إلى تحقيقه ليس ببعيد عن الجهود الدولية فى هذا المضمار وأنها تسير على المسار الصحيح.

- ومن ناحية أخرى كان المؤتمر فرصة لعرض الجهود الوطنية فى مجال مكافحة الظاهرة وهو ما تعرضت له رئيسة الوفد خلال بيان مصر فى الجلسة العامة المخصصة للوزراء ورؤساء الوفود (ملحق رقم 3) الذى تناول الاهتمام الكبير الذى توليه مصر للظاهرة سواء على كافة المستويات ، وموقفها الثابت من عدم التهاون فى التعامل مع الاتجار فى الأفراد وتأثيم تلك الجريمة بكافة أشكالها، والتركيز على الجهود المصرية المبذولة وعلى رأسها تشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد ومسارات عملها

وما تحقق من إنجازات منذ إنشائها ، والتشديد على ضرورة استنهاض كافة الدول للوفاء بالتزاماتها فى مجال التعاون الدولى والمساعدات الفنية للدول النامية وفقاً لمواد البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد .

ثانياً : مؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبى حول "الاتجار فى الأطفال: الاستجابات والتحديات على المستوى المحلى" (فيينا 26-27 مايو 2008) :

1. **نظمت الممثلة الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبى مؤتمراً حول "الاتجار في الأطفال: الاستجابات والتحديات على المستوى المحلى" في فيينا يومى 26 و27 مايو 2008، وذلك بهدف التركيز على الدروس المستفادة من جهود الدول الأعضاء في مكافحة الاتجار في الأطفال وإلقاء الضوء على التجارب الناجحة ، وسبل تشجيع دور السلطات المحلية في صياغة خطة وطنية لمعالجة تلك المشكلة، والتعاون الدولي بين دول المنشأ والدول المستقبلة.**
2. **شاركت مصر بوفد برئاسة السفيرة مشيرة خطاب أمين عام المجلس القومي للطفولة والأمومة حيث قامت سيادتها باستعراض الجهود المصرية لمناهضة الاتجار في الأطفال تحت رعاية السيدة الفاضلة قرينة رئيس الجمهورية، منوهة إلى أن المجلس يعتمد في تناوله لقضية الاتجار فى الأطفال منظور حقوق الطفل وفقاً للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وغيرها من الاتفاقيات والمعايير الدولية، فضلاً عن مدخل متكامل شامل يعتمد علي مشاركة الحكومة والمجتمع المدني والأطفال أنفسهم، كما عرضت سيادتها سبل التحرك المستقبلى من خلال التركيز فى الجهود الرامية لمناهضة الاتجار بالأطفال على عنصر الوقاية، والترويج لثقافة حقوق الطفل وتضمينها في المناهج الدراسية، وتخصيص الموارد الكافية فى الموازنة العامة للدولة لإعادة هيكلة سياسات حماية الطفل .**

الباب الثالث: التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية

من بين اختصاصات اللجنة الوطنية تفعيل التعاون مع كافة أجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد وغيرها من المنظمات والأجهزة الدولية ذات الصلة ، وتحرص اللجنة من هذا المنطلق على تفعيل التعاون مع الأجهزة الدولية والإقليمية الذى تتمثل أبرز أوجهه فيما يلى :

أولاً: الجمعية العامة للأمم المتحدة :

تم موافاة سكرتارية الأمم المتحدة فى 19 مايو 2008 بالجهود الوطنية المتخذة لتنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن " مكافحة الاتجار فى النساء والفتيات" حيث تم التركيز على أهم العناصر التى يستند إليها الموقف المصرى من قضية الاتجار فى الأفراد، والإطار التشريعى، وخطط العمل الوطنية والآليات التنسيقية الوطنية بما فى ذلك إنشاء اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد، واستعراض أهم مشروعات التعاون الثنائى والإقليمى والدولى فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد، والإجراءات الوقائية لمواجهة الاتجار فى الأفراد، والخدمات المُقدمة لضحايا الاتجار، وإثارة الوعى وبناء القدرات، ودور قطاع الأعمال ووسائل الإعلام، والأبحاث وجمع المعلومات حول الظاهرة .

ثانياً : مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة :

1. **قامت الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد بموافاة المكتب الإقليمى للأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة باستيفاء الاستبيان الذى أعده مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة حول " الاستجابات الوطنية تجاه مكافحة الاتجار فى الأفراد ".**
2. **تقوم اللجنة الوطنية حالياً بدراسة المشروع الذى تقدم به المكتب الإقليمى للأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة بالقاهرة حول " إجراءات لمنع ومكافحة الاتجار فى الأفراد فى مصر " والذى يستغرق تنفيذه أربعة أعوام . ولا يتضمن المشروع تقديم المساعدة للجنة الوطنية فحسب فى مجال الإصلاح التشريعى، ولكنه يشمل أيضاً عقد دورات تدريبية للصحفيين والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب التعاون مع المجلس الأعلى للجامعات للموافقة على إدماج " الاتجار فى الأفراد " ضمن المقررات الدراسية لطلاب الجامعات المصرية.**

ثالثاً : الاتحاد الأفريقى :

1. **تقدمت مصر بمشروع قرار لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد (ملحق رقم 4) ، وتم بحث هذا البند على مستوى الاجتماعات التحضيرية للقمة الحادية عشرة للاتحاد الأفريقى من جانب وزراء خارجية الدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى ، وتم رفعه لقمة رؤساء وملوك الدول الأعضاء بالاتحاد والتى عقدت بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 31 يوليو إلى 1 أغسطس 2008 حيث تم إقراره من جانب القمة الأفريقية.**

رابعاً : جامعة الدول العربية :

1. **المشاركة فى ورشة عمل حول " آلية مواجهة الاتجار فى الأفراد فى التشريعات العربية " :**

- شاركت اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد من خلال أمانتها الفنية وممثلين لوزارة العدل والنيابة العامة فى ورشة العمل التى نظمتها إدارة الشئون القانونية بجامعة الدول العربية (الأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العرب) بالتعاون مع مشروع الحماية التابع لجامعة Johns Hopkins فى واشنطن وتحت رعاية المكتب الإقليمى للأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة فى القاهرة بعنوان " آلية مواجهة الاتجار فى الأفراد فى التشريعات العربية " وذلك بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم 28 أكتوبر 2007 .
- عرضت الأمانة الفنية للجنة الوطنية الموقف المصرى من قضية الاتجار فى الأفراد وتعامل مصر مع أشكالها المختلفة، مع التأكيد على الالتزامات المصرية بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية التى انضمت لها مصر والتى تعكسها الجهود الحالية، والأهمية التى توليها مصر لتعزيز التعاون الدولى والإقليمى فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد، واستعراض أهم التطورات الإيجابية فى إطار الجهود المصرية وذلك على المستوى التشريعى والتنفيذى والترويجى.

2. <u>المشاركة فى إعداد تصور أولى وخطة عمل عربية لجدول أعمال منتدى فيينا حول المبادرة العالمية لمحاربة الاتجار فى الأفراد الذى عقد فى فيينا فى فبراير 2008 :</u>

- أصدرت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان فى ختام دورتها الثالثة والعشرين التى عقدت خلال الفترة من 18 إلى 21 يونيو 2007 توصية بقيام وفدى مصر والإمارات بإعداد تصور أولى لموقف عربى موحد من قضية الاتجار فى الأفراد يتم التقدم به إلى منتدى فيينا حول المبادرة العالمية لمحاربة الاتجار فى الأفراد الذى عقد فى فيينا فى فبراير 2008 .
- وتنفيذاً للتوصية المشار إليها قام وفدا مصر (ممثلاً فى الأمانة الفنية للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد) والإمارات بإعداد التصور المطلوب فى ضوء ملاحظات ومقترحات الدول العربية واستناداً إلى أن الاتجار فى الأفراد هى قضية إنسانية يلزم التعامل معها وإظهار أكبر قدر ممكن من حسن النية إزاءها ، النظر فى مسألة إصدار تشريع موحد للتعامل مع الظاهرة وتقدير مدى ملائمة هذا الإجراء وفقاً لحالة كل دولة عربية، والتنبه لتزايد الاهتمام بمسألة " ضحايا الاتجار " وضرورة معاملتهم على هذا الأساس .
- تم إقرار التصور المشار إليه خلال الدورة الاستثنائية للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التى عقدت خلال الفترة من 28 إلى 31 أكتوبر 2007 ، ورفعه إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين فى دورته الاستثنائية التى عقدت فى نوفمبر 2007 الذى أقره بدوره ليتم تقديمه بعد ذلك خلال منتدى فيينا كوثيقة رسمية للجامعة العربية .
- تضمن التصور أهمية استمرار نشر البرامج التوعوية في مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد ، ودعم دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في هذا الخصوص، وإنشاء آليات وطنية لرصد الظاهرة وحماية ضحاياها، وتعزيز الجهود الدّولية والإقليمية، ودعوة كافة الدول إلى مواصلة جهودها لإصدار قوانين وطنية تجرِّم كافة صورها.

<u>خامساً : المنظمة الدولية للهجرة :</u>

1. **حفل إصدار الدليل الخاص بمساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد (القاهرة 15-16 ديسمبر 2008) :**

- **تفضلت السيدة سوزان مبارك بالموافقة على رعاية حفل إصدار النسخة العربية لدليل المنظمة الدولية للهجرة الخاص بمساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد المزمع صدوره بالقاهرة خلال يومى 15 و16 ديسمبر 2008 ، حيث تفتتح سيادتها أعمال الاجتماع بحضور ممثلى المنظمات والأجهزة الدولية التابعة للأمم المتحدة بالقاهرة والسفراء المعتمدين بالقاهرة، بالإضافة إلى المدعوين من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتى تضم دول مجلس التعاون الخليجى الستة والأردن وسوريا ولبنان والعراق واليمن وليبيا والمغرب وتونس والجزائر والسودان.**
- **يعقب الجلسة الافتتاحية مؤتمراً صحفياً للسيدة الأولى، تليه جلسة واحدة تتناول الموقف من قضية مساعدة ضحايا الاتجار فى الأفراد فى المنطقة، كما ستعقد ورشة عمل للخبراء فى اليوم التالى تتناول الجوانب العملية للاستفادة من الدليل.**

سادساً: مشروعات للتعاون مع المجلس القومى للطفولة والأمومة فى مجال مناهضة الاتجار فى الأطفال :

1. **وافقت الوكالة الدولية للتنمية USAID علي تمويل مشروع لمناهضة الاتجار بالأطفال في مصر.**
2. **أبدت السفارة السويسرية موافقتها علي تنفيذ مشروع لمناهضة الاتجار بالأطفال بالتعاون مع المجلس وهيئة " ترد يزوم " يهدف إلى مناهضة الاتجار بالأطفال في مصر وبخاصة الزواج المبكر وزواج القاصرات بمحافظة 6 أكتوبر، وكذلك تنفيذ دراسة لرصد ظاهرة خدم المنازل في محافظة 6 أكتوبر بالتعاون مع الجامعة الأمريكية.**

سابعاً : يعد المكتب الفنى للأمين العام للمجلس القومى للمرأة مقترحاً لمشروع لم يتبلور نهائيا بعد بحيث يتم تقديمه إلى الجهات المانحة بشأن مكافحة كافة أشكال الاتجار فى النساء.

ثامناً : فى إطار الحرص الدائم للسيدة الفاضلة سوزان مبارك على المشاركة فى اجتماعات منتدى دافوس العالمى كل عام ، وفى ضوء اهتمامها البالغ كرئيسة لحركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام بأهمية التوعية بأخطار ظاهرة الاتجار فى الأفراد وإثارة وعى الرأى العام بها فإنها تخصص لها جلسة خاصة.

الباب الرابع: التحديات التى تواجه عمل اللجنة

1. عدم توافر الإحصائيات والمعلومات الدقيقة حول الحجم الفعلى لهذه الظاهرة فى مصر :

- تعد قضية الاتجار فى الأفراد من القضايا الجديدة فى العالم التى برزت كنتيجة للمتغيرات الدولية التى أفرزتها العولمة ، وعلى الرغم من اتساع حجم الظاهرة عالمياً وتعدد أشكالها وصورها إلا أنه لا تتوافر إحصاءات دقيقة حول حجمها الفعلى عالمياً ، وكذلك الحال بالنسبة لمصر التى تعد الظاهرة من بين الظواهر المستجدة على المجتمع المصرى ونظراً لتغير التعامل المصرى معها من مجرد تهريب للأفراد عبر الحدود الدولية بحيث تشمل الاستغلال في الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة والخدمة قسراً والاسترقاق والممارسات الشبيهة بالرق والاستعباد ونزع الأعضاء البشرية والاتجار فيها وجرائم بيع الأطفال وزواج القاصرات والزواج المبكر من أجانب.
- تعول اللجنة الوطنية التنسيقية على الدراسة التى من المزمع أن يقوم بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لتقديم صورة واضحة حول الحجم الفعلى للظاهرة فى المجتمع المصرى وأهم صورها والسمات الخاصة لضحاياها ومقترفيها، إلى جانب ما يمكن أن تقوم به وحدة مناهضة الاتجار فى الأطفال التابعة للمجلس القومى للأمومة والطفولة فى هذا الخصوص من جهود تتعلق ببناء قاعدة بيانات حول الجرائم التي تتعلق باستغلال الأطفال في العمل القسرى مثل تشغيل الأطفال بالمخالفة لقانون العمل، جرائم استغلال الهجرة غير الشرعية كتسفير الأطفال أو إلحاقهم للعمل بدون ترخيص، واستغلال الأطفال أو إجبارهم علي التسول، وحالات تعريض الأطفال للانحراف ونزع ونقل الأعضاء البشرية، وزواج القاصرات والزواج المبكر من أجانب، وذلك بالتنسيق مع غيرها من الجهات الوطنية .

2. التمويل : لا يوجد للجنة مصادر تمويلية الأمر الذى يترتب عليه صعوبة تمويل الأنشطة والمشروعات التى تطمح فى القيام بها مستقبلاً أو لتمويل الحملات الإعلامية الموضوعة ضمن خطط تحركها المستقبلى. ومن ثم قد يكون من الملائم النظر فى إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى دعم أنشطة اللجنة والإتفاق على صيغة ملائمة لذلك.
3. الحاجة لنشر الوعى بالجريمة وأخطارها: فى ضوء حداثة القضية فى المجتمع المصرى واختلاط موضوع " الاتجار فى الأفراد " فى أذهان الكثيرين مع العبودية بما تقترن به من عنصر " البيع للأشخاص" ، وأخذاً فى الاعتبار أن الأمية والجهل يؤديان إلى سهولة الاستغلال فهناك حاجة ملحة لإثارة وعى المجتمع بالصور المختلفة للاتجار وأخطاره بهدف منع الضحايا المحتملين من الوقوع فى براثن الاتجار بهم.
4. البعد الخاص بالضحايا : فى ضوء حداثة القضية فى المجتمع المصرى ، فمن الأهمية بمكان وضع معايير لتحديد الضحايا والتفرقة بينهم وبين مرتكبى جرائم الاتجار فى الأفراد والتعامل معهم على أنهم ضحايا وليس كمجرمين، وتعول اللجنة فى هذا الخصوص على مشروع القانون المتكامل الذى يخضع للمناقشة حالياً من جانب لجنة الصياغة والذى تم تخصيص باب كامل منه لموضوع " الضحايا " .

الباب الخامس: التحرك المستقبلى

1. **صياغة قانون متكامل لتجريم الاتجار فى الأفراد: تأمل اللجنة فى الانتهاء فى وقت قريب من مناقشة مشروع القانون الموحد الذى يجرم الأشكال المختلفة للاتجار فى الأفراد.**
2. **إتمام الدراسة المتكاملة حول ظاهرة الاتجار فى الأفراد فى مصر.**
3. **صياغة خطة عمل وطنية : كان من المأمول ألا يتم البدء فى صياغة مشروع القانون قبل وجود دراسة متكاملة وخطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار فى الأفراد، ولكن نظرا لضيق الوقت وتوقع استغراق عملية صياغة القانون لموحد لفترة زمنية غير قصيرة فقد رؤى أن يتم العمل على مسارين متوازيين بحيث يتم النظر فى مشروع القانون وإعداد الدراسة فى آن واحد، على أن يتم بعد ذلك البدء فى إعداد خطة العمل الوطنية المتكاملة بناءً على ما ستنتهى إليه الدراسة المتكاملة ومشروع القانون.**
4. **إشراك القطاع الخاص فى الجهود الوطنية للجنة وفى تمويل أنشطتها ومشروعاتها المستقبلية لا سيما وأن دور القطاع الخاص دور هام للغاية كما أن القطاع الخاص المصرى يتعاون مع حركة سوزان مبارك من أجل السلام فى مكافحة الظاهرة وشارك فى التوقيع على المبادئ الأخلاقية لمناهضة الاتجار فى الأفراد وخصوصاً الاتجار فى النساء والأطفال والسبل والوسائل المتاحة لتنفيذها والتى صدرت عن المائدة المستديرة لأثينا التى عقدت فى يناير 2006 لوقف الاتجار فى الأفراد.**
5. **إشراك مؤسسات المجتمع المدنى فى الجهود الوطنية لمكافحة الاتجار فى الأفراد: ولا سيما فى مجال رعاية ضحايا الاتجار .**
6. **تفعيل وحدة للتوثيق والمعلومات التابعة للجنة الوطنية: والتى تختص بتجميع التشريعات والقوانين واللوائح المصرية والأجنبية والدولية والمبادئ والمراجع القانونية والاتفاقيات والصكوك والمواثيق الدولية والبروتوكولات ذات الصلة وتصنيفها وتبويبها طبقاً للأصول العلمية المقررة فى هذا الشأن، وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد وصولاً لإنشاء قاعدة بيانات مركزية على المستوى الوطنى لجمع وتحليل وتبادل المعلومات الدقيقة عن ظاهرة الاتجار فى الأفراد.**
7. **تضمين قضية الاتجار فى الأفراد فى المقررات الدراسية التى تدرس لطلاب الجامعات ولاسيما المتصلة بقضايا حقوق الإنسان.**
8. **التعاون مع الاتحاد الأوروبى فى إطار تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية : تنوى اللجنة تكرار التجربة الناجحة لبرنامج " الزائر الدولى " الذى تم بالتنسيق مع الجانب الأمريكى ، حيث يتم حالياً دراسة إمكانية التعاون مع الاتحاد الأوروبى فى إطار تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية للإطلاع على التجربة الأوروبية فى مجال مكافحة الاتجار فى الأفراد ولا سيما فى مجال الضحايا ، وذلك من خلال آلية التعاون الفنى لتبادل المعلومات TAIEX والتى تتضمن تمويل تبادل الزيارات الميدانية بين الجانبين المصرى والأوروبى والمشاركة فى الاجتماعات الفردية أو الإقليمية، والدعم الفنى للإدارات والهيئات المصرية العامة.**

ملحق رقم 1 – قرار السيد رئيس مجلس الوزراء المنشئ للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد

قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم 1584 لسنة 2007
بشأن تشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد

رئيس مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 294 لسنة 2003 بشأن الموافقة على انضمام مصر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 295 لسنة 2003 بشأن الموافقة على الانضمام للبروتوكول الإضافى المكمل للاتفاقية والخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم 297 لسنة 2004 بشأن الموافقة على الانضمام للبروتوكول الإضافى المكمل للاتفاقية والخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو،

وعلى توصية الجهات الوطنية المشاركة فى الاجتماعات التحضيرية التى دعت لها وزارة الخارجية بشأن إنشاء آلية وطنية تنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد،

وبناءً على عرض وزارة الخارجية .

قرر

(المادة الأولى)
تشكيل اللجنة

1- تشكل بوزارة الخارجية لجنة وطنية تنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد برئاسة مساعد وزير الخارجية لشئون الهيئات والمنظمات الدولية ، وعضوية الجهات الآتية:-

- **وزارة الخارجية.**
- **وزارة العدل.**
- **وزارة الداخلية.**
- **وزارة الدفاع.**
- **وزارة الصحة والسكان.**
- **وزارة الإعلام.**
- **وزارة التضامن الإجتماعى.**
- **وزارة السياحة.**
- **وزارة القوى العاملة والهجرة.**
- **وزارة التعليم العالى.**
- **وزارة التربية والتعليم .**
- **المخابرات العامة.**

- النيابة العامة.
- المجلس القومى لحقوق الإنسان.
- المجلس القومى للطفولة والأمومة.
- المجلس القومى للمرأة .

وللجنة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من المتخصصين أو الخبراء أو العاملين فى الوزارات والهيئات والمراكز البحثية والمجتمع المدنى، وأن تطلب من هذه الجهات المعلومات والوثائق والدراسات التى تساعدها على القيام بأعمالها.

(المادة الثانية)
اختصاصات اللجنة

تعمل اللجنة كمرجعية استشارية للسلطات والجهات والهيئات الوطنية، وتختص بما يلى:

- صياغة خطة عمل قومية للتصدى لقضية الاتجار فى الأفراد، وتقديم المقترحات والتوصيات بهذا الخصوص لمجلس الوزراء من خلال وزير الخارجية.
- صياغة رؤية مصرية موحدة يتم التعبير عنها فى المحافل الدولية تعكس كافة الأبعاد القانونية والأمنية والسياسية المتصلة بالموضوع.
- إعداد تقرير سنوى حول الجهود الوطنية للتصدى لقضية الاتجار فى الأفراد ، يتم رفعه للعرض على مجلس الوزراء.
- متابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة بمكافحة استغلال الأشخاص لتحديد أوجه القصور فى تنفيذ هذه الالتزامات الدولية على المستوى الوطنى.
- مخاطبة الجهات المعنية لاقتراح التدابير والإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة ومتابعة ما يتخذ من إجراءات لتنفيذها، واستيفاء الاستبيانات الدورية التى ترد إلى مصر بخصوص التدابير والإجراءات التشريعية والتنفيذية التى اتخذتها مصر لتنفيذ التزاماتها الدولية الناشئة عن تصديقها على المستوى الدولى والتى يعكسها مستوى تنفيذ التزاماتها الدولية.
- مراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة واقتراح كيفية تحقيق التوافق بينها وبين الاتفاقات الدولية التى صدقت عليها مصر بهدف وضع الأخيرة موضع التنفيذ الفعلى بالتنسيق مع وزارة العدل.
- دراسة اقتراح صياغة تشريع موحد لمعالجة قضية الاتجار فى الأفراد يتناول بشكل متكامل أحكام مكافحة الاتجار فى الأفراد سواء من حيث التجريم أو الحماية أو الوقاية على أن يراعى هذا التشريع الالتزامات الدولية المترتبة على انضمام مصر للاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة وعلى رأسها بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك مع مراعاة الطبيعة الخاصة لقانون الطفل.
- اقتراح الإجراءات اللازمة لمساعدة ضحايا تلك الجريمة وحمايتهم، والسياسات والبرامج اللازمة، بالإضافة إلى إعداد البحوث وحملات التوعية الإعلامية وتطوير المناهج

التعليمية، فضلا عن التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من منظمات المجتمع المدنى المعنية بهذا الموضوع.

- تشجيع الجهود الرامية إلى تكوين والارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة على إنفاذ أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وكفالة احترامها وتعزيز القدرات الوطنية بالتغلب على المعوقات التى تعترض تفعيل أحكامها.
- الإسهام فى إعداد برامج التدريب ودعم قدرات القائمين على إدارة العدالة الجنائية والجهات المعنية بإنفاذ القانون وموظفى الجوازات وحرس الحدود ومأمورى الضبط القضائى المختصين بمكافحة الاتجار فى الأفراد مع شرح ومراعاة حقوق الإنسان والترتيبات اللازمة التى قد تتعلق بالأطفال أو النوع فى ضوء الاحتياجات المحلية الوطنية مع مراعاة أن يشمل التدريب والتطوير المجال الصحى والإعلامى للتوعية بمخاطر هذا النشاط غير المشروع.
- إعداد قاعدة بيانات مركزية بالتنسيق مع مركز البحوث الاجتماعية والجنائية وغيره من المراكز البحثية الجادة لجمع وتحليل المعلومات والبيانات والخبرات عن ظاهرة الاتجار فى الأفراد وتبادلها مع الهيئات والجمعيات والمنظمات الإنسانية العاملة فى هذا المجال وتوثيق الروابط مع اللجان أو الهياكل القومية الإقليمية والدولية بغرض تبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.
- تفعيل التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة UNODC والبرنامج العالمى لمكافحة الاتجار فى البشر GPAT وغيرهما من الجهات والمنظمات المعنية بمكافحة الاتجار فى الأفراد، وذلك بغرض المساعدة على إنفاذ نصوص البروتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، ولتوفير الدعم الفنى لمساعدة الحكومة المصرية فى مكافحة جرائم الاتجار فى الأفراد وتهريب المهاجرين وتدريب القائمين على إدارة العدالة الجنائية والجهات المعنية بإنفاذ القانون والحصول على خدمات استشارية، وكذا تبادل المعلومات والبيانات والإحصاءات مع البرنامج بهدف التعرف على الأبعاد الحقيقية لظاهرة الاتجار فى الأفراد وطبيعتها وزيادة الوعى لمكافحتها والقضاء عليها.
- تعزيز آليات التعاون القضائى الدولى فى المسائل الجنائية على كافة المستويات عن طريق تشجيع اتفاقيات ثنائية وإقليمية وتفعيل أحكام الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف ذات الصلة بهدف تحقيق الاستفادة القصوى من آليات التعاون الدولى المنصوص عليها بتلك الاتفاقيات وتبسيط وتسهيل إجراءات تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء فى تلك الاتفاقيات وتحديد القدر المتيقن من المعايير المشتركة التى قد تتعلق بالعناصر التى تشكل النماذج القانونية الخاصة بأنشطة الاتجار فى الأفراد.

(المادة الثالثة)
الأمانة الفنية للجنة

يتولى مكتب نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية الأمانة الفنية للجنة، ويضطلع بالمهام التالية:

- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لأعمال اللجنة والاستعانة فى ذلك بمن ترى ضرورة الاستعانة بهم من الخبراء.
- إعداد مشروع جدول أعمال اللجنة وتحضير الموضوعات التى تطرح عليها.
- مباشرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة ومتابعتها.
- ما تكلف بها من مهام.

(المادة الرابعة)
وحدة التوثيق والمعلومات

تتبع الأمانة الفنية وحدة للتوثيق والمعلومات، وتختص بالآتى:

- تجميع التشريعات والقوانين واللوائح المصرية والأجنبية والدولية والمبادئ والمراجع القانونية والاتفاقيات والصكوك والمواثيق الدولية والبروتوكولات ذات الصلة وتصنيفها وتبويبها طبقاً للأصول العلمية المقررة فى هذا الشأن.
- جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد وصولاً لإنشاء قاعدة بيانات مركزية على المستوى الوطنى لجمع وتحليل وتبادل المعلومات الدقيقة عن ظاهرة الاتجار فى الأفراد.

(المادة الخامسة)
اجتماعات اللجنة

- تجتمع اللجنة المذكورة شهرياً، وكلما دعت الحاجة، وتتولى الأمانة الفنية للجنة تنظيم أعمال اللجنة والدعوة إلى اجتماعاتها.

(المادة السادسة)
توصيات اللجنة

- ترفع اللجنة المشار إليها توصياتها ومقترحاتها من خلال وزارة الخارجية إلى مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه بشأنها.

(المادة السابعة)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس الوزراء
(دكتور / أحمد نظيف)

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى غرة رجب سنة 1428 ه
الموافق 15 يولية سنة 2007 م

صورة مرسلة إلى السيد / وزير الخارجية

أمين عام مجلس الوزراء
(دكتور / سامى سعد زغلول)

ملحق رقم (2)

كلمة السيدة سوزان مبارك خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى فيينا الخاص بالمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد (13- 15 فبراير 2008)

Address of H.E. Suzanne Mubarak at the Plenary Session of
Vienna Forum to Fight Human Trafficking
13-15 February 2008

Ladies and Gentlemen,
It is a pleasure for me to be here in Vienna today, amongst such a distinguished and determined congregation of experts and activists, to pledge my support, exchange ideas and share experiences in the fight against human trafficking.

I would like to begin by commending the sponsors and organizers of this Forum for their efforts in formulating such a rich and comprehensive agenda for debate and action. It underscores the enormous challenge presented upon us by this complex, multi-dimensional and ever-increasing scourge – for human trafficking, as we all know, is so much more than a form of criminal activity.

What we are dealing with here is a global phenomenon, a pervasive cancer, which undermines the safety and security of all nations. It is a form of modern-day slavery, a global health risk, and one of the gravest sources of human rights abuses of our times. And despite the efforts of so many individuals and organizations around the world, who are working tirelessly to combat this illicit trade, the problem keeps growing in severity and magnitude, breaking the spirit and burning the lives of all those that it touches.

The statistics that are available to us paint an alarming picture of the reality of the problem. I, myself, was shocked when I first heard that an estimated 2.4 million people are lost every year amidst the intricate web of this deceptive underground industry – a market of human lives which makes an annual profit of over 32 billion USD for its shady entrepreneurs.

Human trafficking is indeed considered to be a low-risk and lucrative criminal enterprise, and that's what makes it so hard to control!

Within this context, traffickers are operating skillfully through labor market regimes, utilizing the discrepancies that occur between different national, legal, and financial systems and adapting effectively to the pace of globalization. They are making the most of advances in information, and communication technologies, and exploiting loopholes in national migration policies.

In this regard, I recently read that in some countries, it has contributed to leaving entire villages without women. These are not isolated cases. Human

trafficking affects us all, in different scales and dimensions. It impacts all countries: destination, transit and origin, based on the economic principle of "Supply and demand", whereby individuals, especially women and children, are pushed and pulled from one destination to another at the rate of market prices.

How can we tolerate this state of affairs, where human beings are treated as profitable commodities and defined in terms like expandable, reusable and resalable? How can we allow so many children to be kidnapped and exploited, abducted for use in armed forces, or sold into domestic servitude? How can we conceive that so many women suffer a life of forced labour, pornography and sexual abuse – losing their freedom and compromising their human dignity?

Behind the alarming statistics that are available, are stories of people who reach out to illegal channels as a way to escape from conflicts, and difficult socio-economic conditions such as poverty, unemployment, lack of education, the breakdown of their social networks and in many cases a history of discrimination and gender-based violence. It is, in fact, this absence of human security that defines the root causes of human trafficking world-wide, and provides its perpetrators with an endless reservoir of disadvantaged, disenfranchised and disillusioned people from which to draw profit.

Accordingly, I believe it is the responsibility of every country to accelerate its efforts in putting in place effective initiatives, which focus on eliminating these root causes through an integrated and holistic approach. We need to strengthen our respective reform efforts with social policy measures - to support and protect vulnerable groups, giving them the power and incentives to avoid all forms of exploitation that might lead to trafficking.

In Egypt, we are working very hard to align our vision against human trafficking with our long-standing efforts to empower and meet the human security needs of our communities. In the past, our efforts tended to focus on dealing with incidents of transit, through our territory, en route to neighboring countries. Today, in spite of the relatively limited scale of the problem in Egypt, we have now moved on to tackle comprehensively all the dimensions of the problem, developing protective structures, and re-enforcing our legal system with specific legislations against this global phenomenon.

To ensure that all the provisions of our laws and regulations are fully implemented, a National Coordinating Committee to Combat and Prevent Trafficking in persons has been established to draft and implement a national action plan to tackle the problem through the 3P's approach (Prevention, Protection, and Prosecution).

Among its principle tasks, the National Coordinating Committee will focus on raising awareness and educating the broad public, including civil society, the

media and academia, about the causes, impact and prevention of this cynical form of exploitation, and channeling these topics into national dialogues and reform processes.

I really think this is key, because the most difficult and essential elements of any response strategy is to break the walls of silence surrounding the issue at stake. We need to make sure, that people fully grasp the extent of the problem, how it affects the whole spectrum of our societies, and relates to other central developmental challenges.

In this context, Egypt has embraced the broadest definition of trafficking adopted by international instruments, which includes violence against children, their commercial and sexual exploitation, child labour in its worst forms, street children as well as gender-based discrimination.

These are topics of national priority that we have been addressing for years. Now, we are building on the experience, knowledge and resources that we have gained to bring about a necessary paradigm shift in the lives of marginalized children and potential victims of trafficking in Egypt.

One of our success stories is the national Child Helpline established in 2005, in partnership with the civil society - a tool to fulfill the rights of all children in need to be heard and assisted . The toll-free line operates 24 hours a day. Every complaint is immediately acted upon by trained professionals through a family counseling service.

Recently, we stepped up our efforts by revising our existing Child law, introducing an article recognizing for the first time trafficking in children as a crime that carries with it serious penalties. This penalty is doubled if traffickers are a parent, guardian or caretaker. A new juvenile justice system is also in the process of being established, that will focus on the rehabilitation and reintegration of children in their families and communities.

In parallel, we have also re-examined our policies and strategies for the protection and empowerment of women to complement our anti- trafficking objectives. This has meant intensifying our efforts to address risk factors, vulnerabilities, and the obstacles and barriers women and girls face in their every day lives, through better access to quality education, health care and other services, as well as income generating schemes.

In line with the efforts of the ILO and IOM, we have also awarded special attention to addressing the link between forced labour and human trafficking, especially in terms of women migrant workers.

Ladies and Gentlemen,
Women have always played an essential part in building safe and secure societies, and their vision and leadership against this global menace should be no different. I would like to take this opportunity to applaud the relentless efforts that are being accomplished by grass-roots movements, women activists and NGO's worldwide to prevent and combat these crimes.

Whilst they have been warning us for years, about the growing threat of this human trade, they have also been out there taking chances, raising awareness, helping the victims to rebuild their lives, lobbying government's to adopt a human right's based approach to tackle the problem, and helping to mobilize people to fight this common scourge.

I founded our International Women's Peace Movement in honour of many of these phenomenal individuals, to support their work, every step of the way, taking pride in sharing their stories of courage, and helping them to realize their dreams for a better future.

I am also a true believer in the invaluable role the private sector plays as part of its corporate social responsibility. They have shown leadership in so many global issues – education, environment, HIV/AIDS, and many more. It is in this context that in January 2006, I invited the business community to launch the global campaign "End Human Trafficking Now!" which led to the adoption of a set of ethical principles known as the Athens Principles. Present at that meeting were partners from the UN, inter-governmental bodies, leading NGO's. Many of these partners are here today.

The commitment of members of our campaign has been remarkable. Through their own efforts they have developed a vignette that will be shown on international airlines and flights, and will soon be aired on major TV channels. We have supported the establishment of help lines in capitals, where trafficking of women and children are rampant. Advocacy material for sensitizing the public - especially youth - has been widely distributed during events when the risk of trafficking is increased.

I am gratified that our campaign has been able to reach out to so many partners worldwide and made tremendous progress. Through our "Special Envoy" we have obtained the support of over 11,000 companies who have joined the Athens declaration; we have succeeded in mobilizing trade-union organizations, US credit - rating agencies and a number of NGO's to converge with our own campaign in partnership with UNODC. This collaborative spirit inspires me today to invite all business leaders who are among us to join our campaign, "End Human Trafficking Now!"

There are many more examples of good practices, which will be touched upon during the coming days - stories of true heroes, who are out there making a genuine difference in people's lives. Nevertheless, we should step up our efforts and be more creative in mobilizing public opinion - in appealing to their human consciousnesses and their moral ethical values.

Bringing young people on board is essential, not only because they are particularly at risk, but especially because they possess the leadership and innovative ideas that are so necessary to advancing global causes. We all know the power that young people have when informed, inspired, and when given the platform to participate - they truly represent a formidable force.

I would like to congratulate the organizers for having chosen to address youth as one of their principal topics, and for having involved many young people as partners in this Forum.

Ladies and Gentlemen,
Today, we are witnessing the emergence of more and more comprehensive initiatives dedicated to eradicating human trafficking in every region of the world. The Council of Europe Convention on Action against Trafficking in Human Beings is a wonderful example of a legally binding instrument. It considers this despicable trade not only as a violation of human rights, but also an offence to the dignity and integrity of the human being.

It is also very encouraging to see that Arab countries are joining forces on the issue, and are taking positive steps on many levels against this criminal trade. I am sure we will be hearing much more about the progress in our region, whether it has been in formulating significant legal measures, or establishing relevant structures within their governments to address the problem more effectively.

The establishment of the Arab Women Organization in 2003, founded by the Arab first Ladies was a bold initiative in bringing to the fore issues related to all forms of violence against women and children. The recent drafting of the Indicative Arab Law to Combat Trafficking in Persons and the work being done with the Arab League of Nations are both commendable - and there are many other regional efforts that could be mentioned. However it is essential to keep the momentum going and face the enormous challenges that still lie ahead. Among these is the necessity to develop a shared responsibility to formulate cohesive policies based on investing in people's rights, in their development and empowerment.

Placing human security at the center of all our development strategies implies reducing poverty, addressing social injustice and promoting gender equality.

Ladies and gentlemen,

Let me conclude on a different but relevant note. A national note in the spirit of success, shared by all Egyptians, proud of the victory their team scored in Ghana recently.

I refer to this example because of the lessons if offers. First, the secret of their victory – was above all due to the exemplary team work - all working together for a common goal - No stars – many players, indeed the success of each was the success of all!
This is the spirit we need in our current battle.
We cannot win in any other way. And with a thought to the development of strategic partnerships, we must find the most effective means to deliver our anti-trafficking message globally, nationally and locally. We must be culturally sensitive and locally relevant.

The facts are clear. Anyone who understands the horror of trafficking can never condone it. We must all find the vehicles to get that message across.
Finally, if we are to succeed, and win a victory, we cannot stop. True, there will be moments when some of us will be discouraged and frustrated, but thinking of those we are serving, will induce us to go the extra mile.

Let's score that final goal and win the golden cup.

ملحق رقم (3) – كلمة السيدة السفيرة نائلة جبر مساعد وزير الخارجية لشئون الهيئات والمنظمات الدولية ورئيسة اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار فى الأفراد(رئيسة الوفد المصرى) خلال الجلسة العامة لمنتدى فيينا للمبادرة العالمية لمكافحة الاتجار فى الأفراد

السيد/ أنطونيو ماريا كوستا المدير التنفيذى لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة
السيدة / أورسولا بلاسنيك وزيرة الشئون الخارجية
السادة رؤساء وأعضاء الوفود الموقرين
السيدات والسادة

إنه لمن دواعى سرورى أن أشارك فى أعمال هذا المؤتمر، واسمحوا لى فى هذا الصدد أن أوجه خالص الشكر إلى مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذا الحدث العالمى الهام لا سيما وأنه المؤتمر الأول الذى يعقد تحت مظلة الأمم المتحدة لمكافحة ظاهرة الاتجار فى الأفراد التى تتطلب تكاتف كافة دول العالم دون استثناء لمواجهتها حيث لا توجد أى منطقة جغرافية فى العالم بمنأى عن هذه الجريمة التى تعد مظهراً حديثاً من مظاهر العبودية التى جرمتها الأديان والمبادئ الأخلاقية فضلاً عن العديد من الاتفاقيات الدولية.

السيدات والسادة

إن المتغيرات الدولية أدت إلى اتساع نطاق الجريمة المنظمة عابرة الحدود بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، فالفقر والجهل وانعدام الفرص المتكافئة للتنمية علاوة على مخاطر الاحتلال الأجنبى وممارساته أدت مُجتمعة إلى خلق بيئة مواتية للاتجار غير المشروع فى الأفراد وجعلت الأفراد أكثر عرضة للوقوع كضحايا للمتاجرين فى الأفراد الأمر الذى أدى إلى تصاعد ظاهرة الاتجار فى الأفراد بحيث باتت تمثل ثالث أكبر تجارة غير مشروعة فى العالم تحقق أنشطتها أرباحاً طائلة تقدر بالمليارات وذلك على حساب أكثر فئات المجتمع عرضة للاستغلال وهما الأطفال والنساء .

إن مصر إدراكا منها لبشاعة جريمة الاتجار فى الأفراد بوصفها منافية للقيم الإنسانية التى تحض عليها الأديان، فضلا عما تمثله من امتهان لكرامة الإنسان الذى كرمه الخالق، وانتهاك لحقوقه الأساسية فى الحياة والكرامة والأمن والحرية والمساواة، وإقتناعاً منها بأن النساء والأطفال يمثلون الفئات الأكثر تضرراً من هذه التجارة، فإنها تولى اهتماماً كبيراً لتلك الظاهرة وتسعى للتعامل الحاسم والفعال معها سواء على المستوى الوطنى أو على المستوى متعدد الأطراف من خلال الإسهام بصورة إيجابية فى صياغة المعايير الدولية فى هذا الشأن ومنها الأشكال المتعددة للجريمة المنظمة عابرة الحدود الوطنية .

وعلاوة على ذلك فإن مصر تساهم على المستوى العربى فى كافة الأنشطة المتصلة بمكافحة الاتجار فى الأفراد لا سيما فيما يتصل بالمجال التشريعى حيث ترأست مصر مجموعة

العمل التى صاغت القانون العربى الاسترشادى لمكافحة جرائم الاتجار فى الأفراد الذى تم اعتماده، كما اشتركت فى إعداد ورقة العمل التى ستتقدم بها جامعة الدول العربية للمنتدى.

السيدات والسادة

أود أن أؤكد على موقف مصر الثابت من عدم التهاون فى التعامل مع الاتجار فى الأفراد وخصوصاً الاتجار فى النساء والأطفال وتأثيم تلك الجريمة بكافة أشكالها، وضرورة حماية الضحايا والتفرقة فى التعامل معهم بين المجرمين المتورطين فى تلك الأنشطة الإجرامية، بمشاركة كاملة من مؤسسات المجتمع المدنى ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام والمثقفين.

انطلاقاً من هذا الموقف، قامت الحكومة المصرية ولا تزال بجهود عديدة لمناهضة هذا النشاط الإجرامى ببعديه الدولى والداخلى التزاما منها بالمعايير الدولية للأمم المتحدة. وتتويجاً لتلك الجهود صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء فى 15 يوليو 2007 بتشكيل اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الإتجار فى الأفراد بوزارة الخارجية، والتى أتشرف برئاستها والتى تعد خطوة إيجابية فى إطار الجهود الحثيثة التى تقوم بها الحكومة المصرية لتنفيذ التزاماتها الدولية فى مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وخاصة ظاهرة الإتجار فى الأفراد.

تضم اللجنة فى عضويتها ممثلين لكافة الجهات المعنية الحكومية وكذلك المجتمع المدنى، ومن بين اختصاصاتها صياغة خطة عمل وطنية لمكافحة الإتجار فى الأفراد، وإعداد تقرير سنوى يعرض على مجلس الوزراء، وصياغة تشريع متكامل لتجريم الإتجار فى الأفراد، واقتراح الإجراءات والبرامج لمساعدة وحماية الضحايا، وزيادة حملات التوعية وإعداد قاعدة بيانات مركزية، ومتابعة تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية الناشئة عن أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقات الدولية ذات الصلة، ومراجعة التشريعات الوطنية ذات الصلة، فضلا عن التعاون مع منظمات المجتمع المدنى المعنية ، وتشجيع الجهود الرامية إلى تكوين والارتقاء بمستوى الكوادر الوطنية القائمة على إنفاذ أحكام بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتفعيل التعاون مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية، وتعزيز آليات التعاون القضائى الدولى فى المسائل الجنائية على كافة المستويات .

هذا، ويركز عمل اللجنة على ثلاث مسارات أساسية هى المسار التشريعى والمسار التنفيذى والمسار الإعلامى- الثقافى- الترويجى الهادف لنشر الوعى بقضية الإتجار فى الأفراد. ويمثل المسار التشريعى قاعدة الانطلاق لعمل اللجنة حيث سيتحدد عمل المسارين الآخرين إلى حد كبير وفقاً لما تفرضه وتتطلبه التشريعات المصرية ذات الصلة.

وقد تحققت إنجازات عدة حتى الآن منذ تشكيل اللجنة فعلى المسار التشريعى وعلى الرغم من وجود العديد من التشريعات المصرية التى تتعامل مع الأشكال المختلفة للظاهرة إلا أن مصر حرصت على إفراد تشريع خاص لتجريمها يتناول المسائل التفصيلية بما فى ذلك وضع تعريف محدد لجريمة الإتجار فى الأفراد للتمييز بينها وبين الهجرة غير الشرعية، وتحديد صور

النشاطات التى تمثل الإتجار فى الأفراد وذلك على سبيل المثال لا الحصر، وعدم قصر التجريم على الإتجار فى الأفراد خارج الحدود المصرية فقط ولكن تغطيته للجرائم التى ترتكب فى الداخل، والتفرقة بين الجريمة التى يرتكبها فرد أو منظمة إجرامية، والتأكيد على التعاون الدولى لتسليم المجرمين المتورطين، والنظر إلى المُتاجر به باعتباره ضحية يتعين بحث سبل معاونته بما فى ذلك توفير سبل إعادته لبلاده إن كان أجنبياً أو إعادة تأهيله إن كان مصرياً، وإتخاذ إجراءات وقائية لمنع وقوع الجريمة منها تخفيف العقوبة عن الضحية الذى يُبلغ عن الجريمة أو الإعفاء من العقوبة وذلك للتشجيع علي الإبلاغ في أي مرحلة من مراحل الجريمة للكشف عن الشبكات الإجرامية وتشجيع الإدلاء بالشهادة للضحايا ضد تلك الشبكات. وتحقيقا لكل ما تقدم فقد تم تشكيل لجنة صياغة داخل اللجنة الوطنية تعكف حاليا على صياغة مواد القانون الموحد، الأمر الذى نأمل فى الانتهاء منه فى أقرب وقت ممكن.

ومن ناحية أخرى، وتكاملا مع ما تقدم فمن المنتظر خلال الدورة البرلمانية الحالية صدور مشروع القانون المتضمن تعديلات على قانون الطفل الحالى من بينها تعديلات تنص على تجريم الاتجار فى الأطفال وكافة أشكال الاستغلال التجارى والجنسى للأطفال، علاوة على قرب الانتهاء من اعتماد البرلمان المصرى لقانون جديد ينظم زراعة ونقل الأعضاء البشرية.

أما على المسار التنفيذى فتتخذ الحكومة المصرية العديد من الإجراءات التى تسهم فى تشديد التعامل مع ظاهرة الاتجار فى الأفراد، إلا أنه رؤى أن يتزامن مع تلك الإجراءات الشروع فى إجراء دراسة ميدانية متكاملة حول ظاهرة الاتجار فى الأفراد بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وذلك لتحديد حجم الظاهرة فى مصر وأنماطها الأكثر انتشاراً، والفئات المستهدفة بالاتجار ، والعوامل الفاعلة فى نمو وزيادة هذه التجارة، وأهم السمات الاجتماعية والنفسية المميزة لمرتكبى مثل هذه الجريمة وضحاياها، والطرق المثلى لمواجهتها، وذلك بهدف التعرف على حجم المشكلة فى المجتمع المصرى فى أقاليم الدولة وبين المدن والقرى، والتعرف على أنماط وأشكال الاتجار فى البشر التى يفرزها الواقع المصرى، والتعرف على العوامل التى تؤدى إلى إفراز مشكلات الاتجار بالبشر فى الواقع المصرى، وتحديد الاستراتيجيات المناسبة للمواجهة تشريعياً وتنظيمياً ومجتمعياً. وقد تكفلت الحكومة المصرية بنفقات هذه الدراسة تقديرا منها لأهمية هذا الجهد الذى سيحدد شكل تحركنا على مختلف المسارات الأخرى.

من ناحية أخرى ونتيجة لإدراكنا لخطورة هذه الظاهرة وضرورة التعريف الواسع بها كأداة أساسية لمكافحتها فقد بذلت مصر جهودا كبيرة على المسار الترويجى الهادف لتعريف المواطنين والمجتمع المدنى بأبعاد الموضوع. وقد تمثل بعض هذا التحرك فى إعداد مواد إعلامية سيتم قريبا بثها فى وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة، كما ظهرت بالفعل بعض التنويهات الإعلانية حول ظاهرة الاتجار فى الأفراد للمرة الأولى على شاشات التليفزيون المصرى، كما أنشأ المجلس القومى للطفولة والأمومة وحدة جديدة تختص بموضوع مكافحة ومنع الاتجار في الأطفال عقدت دورتين تدريبيتين لقضاة محكمة الأسرة فى مجال مناهضة الاتجار بالأطفال والأمهات بهدف إعداد كوادر من القضاة المتخصصين في هذا المجال، وللخبراء الاجتماعيين والنفسيين فى مكاتب تسوية المنازعات الأسرية.

ومع ذلك، وفى ضوء التعقيد البالغ لهذه المشكلة والحاجة لتوحد الجهود الحكومية والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال الرامية لمواجهتها، فإنه سيتم فى إطار تنظيم ورشة عمل حول قضية الاتجار فى الأفراد خلال النصف الثانى من عام 2008 بالتعاون مع المجلس القومى لحقوق الإنسان بهدف التوعية بالظاهرة وتبادل المعلومات وتعزيز التعاون بين الجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية. ولا يزال هناك الكثير فى هذا المجال لنحققه ولدينا العديد من الخطط الطموحة التى نأمل فى تحقيقها فى المستقبل القريب.

السيدات والسادة

لا تحظى ظاهرة الاتجار فى الأفراد فى مصر باهتمام حكومى فحسب ويكفينا فخراً ما تقوم به حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام للتصدى لهذه الظاهرة الخطيرة وبالتعاون مع ممثلى مجتمع الأعمال، واسمحوا لى أن أستعيد ما ذكرته السيدة سوزان مبارك خلال مائدة أثينا المستديرة لمجتمع الأعمال حول مناهضة الاتجار بالبشر التي عقدت يوم 23 يناير 2006 من أن قضية الاتجار بالبشر تختلف عن الكوارث الطبيعية ومشاكل الصحة والتغذية فى أنها مشكلة يتسبب فيها الإنسان بنفسه لغيره وأنها تشبه ما تسببه الحروب من آلام ومن ثم فإنها تعتبر جريمة ضد الإنسانية جريمة لا يمكن السماح لها بالحدوث لأولادنا وفى مجتمعاتنا، وأن علينا مسئولية جماعية لوقف الاتجار فى الأفراد فوراً .

السيدات والسادة

إن مصر تؤكد على أهمية الانضمام للبروتوكول الإضافى الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار فى الأفراد والذى يعد المرجعية الأساسية فى مناهضة وتجريم الاتجار فى الأفراد ، كما نشدد فى هذا الخصوص على ضرورة استنهاض كافة الدول للوفاء بالتزاماتها فى مجال التعاون الدولى والمساعدات الفنية للدول النامية وفقاً لمواد البروتوكول فالاتجار فى الأفراد ليس من موضوعات حقوق الإنسان التى تستخدم فيها عبارات اللوم والتنديد إذ أنه فى ضوء طبيعتها المعقدة وتداخلها مع الكثير من المشكلات الاجتماعية فإن أى تقدم إيجابى يتم إحرازه على صعيدها ينعكس بلا شك على القضايا الأخرى لحقوق الإنسان، ومن هنا فإننا نعول كثيرا على مستوى التعاون الدولى الإيجابى فى هذا المجال الحيوى الذى لا يختلف أحد على أهمية مواجهته بكل الحسم والحزم والفاعلية.

السيدات والسادة

اسمحوا لى فى ختام كلمتى أن أتوجه مجددا بخالص الشكر لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة ولكل المساهمين والمشاركين فى اجتماعنا هذا، وأن أؤكد من جديد على ترحيبنا بما سيتمخض عنه المنتدى من نتائج نثق فى أنها ستكون إيجابية الأثر على الجهود الدولية لمكافحة الاتجار فى الأفراد.

ملحق رقم (4)

ASSEMBLY/AU/DEC.207 (XI)

مقرر بشأن
تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى
فى مجال مكافحة الاتجار بالبشر

إن المؤتمر،

1- يقر بأن الاتجار بالبشر أصبح يشكل بصورة متزايدة آفة عالمية تؤثر على جميع بلدان العالم وعلى وجه الخصوص أفريقيا;

2- يؤكد أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 والبروتوكول الملحق بها حول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، باعتبارها الوثيقة الدولية الشاملة الأولى التى تعالج هذه المسألة الهامة وتدعو إلى تحقيق شموليتها فى أقرب وقت ممكن.

3- يرحب بالجهود المتزايدة لتعزيز معالجة هذه المسألة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وكذلك فى المنظمات الإقليمية الأخرى كما يتضح من إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2004 ضد الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال، واتفاقية المجلس الأوروبى للعمل ضد الاتجار بالبشر لعام 2005 ، وخطة عمل واجادوجو للاتحاد الأفريقى/ الاتحاد الأوروبى لمكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال لعام 2006 ، وإعلان الإيكواس حول مكافحة الاتجار بالبشر (2001) وخطة العمل التمهيدية للإيكواس حول مكافحة الاتجار بالبشر (2001) وإطار الاتحاد الأفريقى للهجرة فى أفريقيا.

4- يرحب أيضاً بمبادرة الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر بغية تنسيق الأعمال بين الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من أجل الضمان الكامل للحماية والمقاضاة والوقاية فى معالجة مسألة الاتجار بالبشر.

5- يعرب عن تقديره ل " الحركة النسوية للسلام الدولى " التى تقودها السيدة سوزان مبارك على كافة الجهود التى بذلتها لتوعية الجماهير بشأن هذه المسألة الهامة وعلى العمل الذى تقوم به من أجل إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة البلدان الأفريقية فى مكافحة الاتجار بالبشر من خلال ضمان الحماية والوقاية والمقاضاة بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقى ومن خلال مبادرتها الشاملة الطموحة " وضع حد للاتجار بالبشر الآن".

6- يشيد بالجهود التى بذلتها مختلف أجهزة الاتحاد الأفريقى والأمم المتحدة لمعالجة مسألة الاتجار بالبشر وخاصة مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، ومبادرة الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الاتجار بالبشر، وإدارة الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية والاجتماعية ، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، ويؤكد على ضرورة تعزيز التعاون

والتنسيق بين المفوضية وجميع الأجهزة وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعالجون هذه المسألة الهامة.

7- يوصى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء فى الاتحاد الأفريقى لدى الأمم المتحدة فى نيويورك باقتراح وبدء المفاوضات على خطة عمل شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر تحت رعاية رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة مع اعتبار خطة عمل واجادوجو لعام 2006 وخطط العمل الإقليمية الأخرى وخاصة خطة العمل التمهيدية للإيكواس حول مكافحة الاتجار بالبشر ، أساسا للموقف الأفريقى والتنسيق مع الدول الأعضاء المعنية الأخرى التى لديها خطط عمل أو مواقف مماثلة من أجل تحقيق أهدافنا.

8- يطلب من المفوضية توفير كل الدعم الضرورى للممثلين الدائمين فى نيويورك خلال عملية المفاوضات وتعزيز تفاعلها مع جميع الأجهزة وأصحاب المصلحة الذين يعالجون هذه المسألة بغية ضمان الاعتماد المبكر لخطة العمل الشاملة المقترحة وتقديم تقرير مرحلى إلى الدورة العادية القادمة للمؤتمر فى يناير 2009 .